المملكة المغربية

رئاسة الحكومة

UTRF

وحدة معالجة المعلومات المالية

التقرير السنوي | 2020

وحدة معالجة المعلومات المالية

وحدة معالجة
المعلومات المالية

التقرير السنوي
2020

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده

«ولا يمكن بلوغ هذا الهدف النبيل إلا إذا تم التصدي جماعيا وبكل حزم وقوة لكل التهديدات العابرة للحدود التي تتربص بأمن القارة، أينما كان مصدرها. فالإرهاب وعمليات القرصنة البحرية والجريمة المنظمة وشبكات الاتجار في البشر وتهريب المخدرات والأسلحة، كلها تحديات تقتضي أجوبة مشتركة وشاملة وتضامنية.»

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي وجهه إلى الدورة الرابعة للقمة الإفريقية الأوروبية المنعقدة في بروكسيل يومي 2 و 3 أبريل 2014

«كما أن مؤسسات وآليات الضبط والمراقبة المالية، مطالبة بتتبع مختلف العمليات، والسهر على إقامة علاقة متوازنة تطبعها الثقة، بين هيآت التمويل، وأصحاب القروض.»

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة في 11 أكتوبر 2019

كلمة الرئيس

لقد اتسمت سنة 2020 بتفشي جائحة كوفيد 19، ولا يخفى ما كان لهذه الجائحة من تداعيات على عمل الهيئات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذا على نشاط وحدات المعلومات المالية في جميع أنحاء العالم، مع ما رافق ذلك من تحولات على مستوى اتجاهات وأنماط الجرائم الأصلية لغسل الأموال.

ورغم هذه الظروف الصعبة والاستثنائية، فإن ذلك لم يمنع وحدة معالجة المعلومات المالية من مواصلة عملها، حيث وجهت جهودها بتنسيق مع السلطات الوطنية المعنية لتعزيز الالتزام الفني للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفعاليتها للخروج من مسلسل المتابعة المعززة من طرف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وبالفعل، فقد مكنت تعبئة السلطات الوطنية وانخراطها القوي من الحصول على رفع درجات الالتزام الفني الممنوحة للمغرب من طرف فريق التقييم بالنسبة لثلاث عشرة (13) توصية إضافية، خلال الاجتماع العام الحادي والثلاثين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنعقد في نونبر 2020. وقد عرف هذا الاجتماع العام المنعقد عبر تقنية المناظرة المرئية، نظرا للوضع الصحي المرتبط بجائحة كوفيد 19، مناقشة تقرير المتابعة الأول المقدم من طرف المغرب، الذي يستعرض التدابير المتخذة من طرف مختلف الشركاء الوطنيين لمعالجة أوجه القصور التي أثارها المقيمون في تقرير التقييم المتبادل.

وبتنسيق من رئيس وحدة معالجة المعلومات المالية، شارك وفد مغربي هام، يتشكل من ممثلي القطاعات الوزارية المعنية ورئاسة النيابة العامة وسلطات الإشراف والمراقبة، في هذا الاجتماع العام للدفاع عن موقف بلادنا وتقديم التبريرات الفنية والعملية التي تستجيب لتوصيات ومعايير مجموعة العمل المالي.

وموازاة مع ذلك وعلى مستوى الفعالية، أعدت وحدة معالجة المعلومات المالية، بناء على المستندات والبيانات التي توصلت بها من لدن الشركاء الوطنيين، تقريرا عن فترة ما بعد الملاحظة، موجها لفريق مراجعة التعاون الدولي المنبثق عن مجموعة العمل المالي, و ذلك في نونبر 2020.

هذا التقرير الذي تم إعداده على إثر انتهاء فترة الملاحظة من طرف مجموعة العمل المالي، وتمهيدا للقاء المباشر مع فريق مراجعة التعاون الدولي، المزمع عقده في يناير

2021، استعرض الإجراءات الملموسة المنجزة من طرف السلطات المغربية من أجل تطوير فعالية المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد أشاد خبراء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجموعة العمل المالي، على السواء، بالجهود المبذولة من طرف السلطات المغربية التي برهنت عن التزام سياسي قوي وتنسيق محكم لإرساء دعائم وأسس دينامية حقيقية ترمي إلى تطوير المنظومة الوطنية باستمرار لمواكبة التطورات الحاصلة على الصعيد الدولي.

وعقب اعتماد التقرير الأول للتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في يونيو 2019، واصلت الوحدة، خلال سنة 2020، بتنسيق مع سلطات الإشراف والمراقبة على القطاعين المالي وغير المالي، تعميم نتائج وخلاصات هذا التقرير. كما تمت المصادقة رسميا على خطة عمل وطنية، في يونيو 2020، من أجل الوقاية من المخاطر التي تم تحديدها والتحكم فيها، على الصعيدين الوطني والقطاعي.

وبشراكة مع الوزارة المكلفة بالعدل والجمعيات المهنية المعنية، تم تنظيم أيام تواصلية وتحسيسية في عدة مدن من المملكة، لفائدة المهن القانونية (المحامين والموثقين والعدول)، من أجل فهم موحد لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعمل على تطبيق النهج القائم على المخاطر.

وبخصوص مشروع القانون رقم 18-12 بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، الذي تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الحكومي، في اجتماعه المنعقد في 28 نونبر 2019، للملاءمة مع أفضل المعايير الدولية في هذا المجال، فقد تمت إحالته قي مارس 2020 على البرلمان.

ومن شأن اعتماد هذا المشروع والنصوص التطبيقية له، استكمال الإطار القانوني الجاري به العمل، وبالتالي تحسين درجات الالتزام بالنسبة للتوصيات المتبقية.

وتتمثل المحاور الرئيسية لهذا التعديل التشريعي في تعزيز المنظومة الوقائية والزجرية، ومراجعة الإطار المؤسساتي والنظام القانوني للوحدة، وتقوية إطار الإشراف على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، وإضفاء الطابع المؤسساتي على السجل المركزي للمستفيدين الفعليين من الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، واعتماد إطار قانوني وإجرائي لتطبيق العقوبات المالية المستهدفة الصادرة عن مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة، وكذا القرارات المتعلقة بمنع وقمع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ويبقى طموحنا المشروع اليوم هو النهوض بالوحدة لتصبح هيئة وطنية وتزويدها بالوسائل التنظيمية والبشرية والتقنية لتتمكن من الاضطلاع بدورها كاملا كمنسق على الصعيد الوطني للجهود الرامية إلى إعطاء دفعة مستدامة ومتجددة للمنظومة الوطنية لمكافحة الجريمة المالية المنظمة بجميع أشكالها، من أجل الرفع من فعاليتها ومطابقتها لأفضل المعايير الدولية، وذلك تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

جوهر النفيسي

الرئيس

الفهرس

الفهرس

الفهرس

I. وحدة معالجة المعلومات المالية - دينامية جديدة	**13**
1. النظام القانوني للوحدة ومهامها وتنظيمها	14
2. الأهداف الاستراتيجية وأهم المنجزات	16
1.2. الأهداف الاستراتيجية	16
2.2. أهم المنجزات	17
3. أهم قرارات اجتماعات مجلس أعضاء الوحدة	22
4. الأنشطة التشغيلية للوحدة	24
1.4. على الصعيد الوطني	25
2.4. على الصعيد الدولي	36
5. تعزيز الموارد	39
1.5. الموارد البشرية	39
2.5. الإنجازات اللوجستيكية	44
3.5. الأنظمة المعلوماتية	46
II. تعبئة السلطات الوطنية ومشاركتها	**59**
1. تطور الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	60
1.1. ملاءمة النصوص التشريعية	60
2.1. ملاءمة النصوص التنظيمية	63
2. التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب	69
1.2. تذكير بالمراحل الرئيسية لعملية التقييم الوطني للمخاطر	70
2.2. مواصلة عملية تعميم نتائج التقييم الوطني للمخاطر	71
3.2. مواكبة الأشخاص الخاضعين والهيئات المعنية في تطبيق النهج القائم على المخاطر	72
4.2. تتبع تنفيذ الخطة الوطنية المنبثقة عن نتائج التقييم الوطني للمخاطر	73
5.2. الاستعداد لعملية تحيين التقييم الوطني للمخاطر	75
3. فعاليات تكوينية وتحسيسية	76
4. التنسيق الوطني	78
5. المشاركة في أوراش وطنية	80
1.5. برنامج الالتزام الضريبي الطوعي	80
2.5. مكافحة الفساد	81
3.5. الشفافية الضريبية	82
4.5. مشاركات أخرى	83

III. التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	85
1. تقييم مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	86
1.1. السياق العام لتقرير المتابعة الأول للمغرب	86
2.1. التحضير للاجتماع العام الحادي والثلاثين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	87
3.1. مناقشة واعتماد تقرير المتابعة الأول للمملكة المغربية	89
2. مسلسل المتابعة من قبل فريق مراجعة التعاون الدولي	91
IV. التعاون الدولي	95
1. مجموعة العمل المالي	96
2. مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	97
3. مجموعة إيغمونت	100
4. أشكال أخرى للتعاون	102
V. الملاحق	105
الملحق رقم 1 : إحصائيات الأنشطة التشغيلية لسنة 2020	106
الملحق رقم 2 : الأنماط	111
الملحق رقم 3 : التدابير الوقائية – كوفيد 19	113
الملحق رقم 4 : قائمة الرسوم البيانية والجداول	115

وحدة معالجة المعلومات المالية ديناميةجديدة

I. وحدة معالجة المعلومات المالية – دينامية جديدة

1. النظام القانوني للوحدة ومهامها وتنظيمها

طبقا للمادة 15، الفقرة 2، من القانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، كما تم تغييره وتتميمه، قامت الوحدة بإعداد هذا التقرير عن نشاطها برسم سنة 2020 وعرضه على السيد رئيس الحكومة، ويستعرض هذا التقرير الذي تقوم الوحدة بنشره على موقعها الإلكتروني مجمل أنشطتها عن السنة المنتهية.

وتعتبر وحدة معالجة المعلومات المالية بمثابة الهيئة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي هيئة ذات طابع إداري محدثة لدى رئاسة الحكومة.

وقد تم إحداث هذه الوحدة بموجب المادة 14 من القانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال والنص التنظيمي المتخذ لتطبيقه، أي المرسوم رقم 2-08-572 الصادر في 24 دجنبر 2008.

يوجد مقر الوحدة بالرباط ويجوز لها أن تعقد اجتماعاتها في أي مدينة من مدن المملكة.

واعتبارا لموقعها المحوري داخل المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن الوحدة تمارس مهامها التنسيقية والتوجيهية وكذا أنشطتها التشغيلية.

وتتمثل المهام التنسيقية والتوجيهية الرئيسية للوحدة فيما يلي:

- تحديد التوجيهات العامة واستراتيجية مكافحة غسل الأموال في إطار سياسة السلطات العمومية؛
- اقتراح أي إصلاح تشريعي أو تنظيمي أو إداري ضروري في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الحكومة؛
- إبداء رأيها للحكومة حول مضمون التدابير المتعلقة بتطبيق قواعد الوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- تحديد الشروط الخاصة بالعمليات التي تدخل في مجال اختصاصها؛
- التعاون والمشاركة مع المصالح والهيئات الأخرى المعنية في دراسة التدابير التي يمكن اتخاذها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- التمثيل المشترك للمصالح والهيئات الوطنية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أما بالنسبة للأنشطة التشغيلية، فهي كالتالي:

- جمع ومعالجة وطلب المعلومات المتعلقة بأفعال يشتبه في أن لها علاقة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب واتخاذ القرار بشأن مآل القضايا المعروضة عليها؛
- ممارسة حق طلب المعلومات من الأشخاص الخاضعين والإدارات وأشخاص القانون العام والقانون الخاص الآخرين؛
- تبادل المعلومات المالية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب مع وحدات المعلومات المالية الأجنبية؛
- إحالة المعلومات التي من شأنها أن تشكل جريمة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب على النيابة العامة؛
- تكوين قاعدة للمعطيات المتعلقة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- تلقي وتعميم طلبات تجميد الممتلكات الصادرة عن الهيئات الدولية المختصة، عندما يتعلق الأمر بجريمة إرهابية.

كما تسهر الوحدة على احترام مقتضيات القانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال كما تم تغييره وتتميمه، وتحدد كيفيات تنفيذ المهام الموكلة إليها.

يسير الوحدة رئيسها الذي يترأس المجلس المكون من أعضاء الوحدة.

بالإضافة إلى الرئيس، تتألف الوحدة من:

- مجلس الأعضاء الذي يضم في عضويته ممثلي القطاعات الوزارية المعنية: الوزارة المكلفة بالمالية، والوزارة المكلفة بالعدل، والوزارة المكلفة بالداخلية، بالإضافة إلى ممثلي بنك المغرب، والمديرية العامة للأمن الوطني، والقيادة العليا للدرك الملكي، وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، والهيئة المغربية لسوق الرساميل ومكتب الصرف. كما يشارك في أشغال هذا المجلس ممثلو رئاسة النيابة العامة والوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي؛
- الكاتب العام الذي يسير، تحت سلطة الرئيس، المصالح الإدارية والتقنية للوحدة الموزعة على أربع شعب وهي: الشعبة القانونية، وشعبة التوثيق والتحليل، وشعبة الدراسات والتعاون الدولي، وشعبة المعلوميات واللوجستيك، بالإضافة إلى خلية مكلفة بالمراقبة الداخلية.

2. الأهداف الاستراتيجية وأهم المنجزات

1.2. الأهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي 1: تأهيل المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الأهداف الفرعية

1. إنجاز تقييم وطني لتحديد وفهم المخاطر وتعميم نتائجه على مختلف الجهات المعنية وكذا تحيينه؛
2. تحسين مستوى الالتزام الفني وإرساء الأسس القانونية لتحسين الفعالية؛
3. العمل على إنجاح عمليات التقييم والمتابعة وتفادي إدراج المغرب في لوائح المؤسسات الدولية المختصة، وفي حالة الإدراج، خروجه من اللوائح السلبية.

الهدف الاستراتيجي 2: تقوية قدرات الوحدة والمتدخلين الآخرين

الأهداف الفرعية

1. توفر الوحدة على العدد الكافي من الموارد البشرية الكفؤة والمؤهلة والاحتفاظ بها؛
2. تحسين الأداء التشغيلي للوحدة والتحسيس والتأطير وتنسيق الجهود؛
3. تواصل فعال للتعريف بالوحدة (المهام والقيم والأنشطة)، بالتحديات وتقييم السياسة التواصلية.

الهدف الاستراتيجي 3: تعزيز مكانة الوحدة على الصعيد الدولي

الأهداف الفرعية

1. تكثيف العلاقات الثنائية مع الوحدات النظيرة وجهات أجنبية أخرى؛
2. الحضور الفعال في أجهزة المؤسسات الجهوية والدولية؛
3. التنظيم والمشاركة في فعاليات المؤسسات الجهوية والدولية.

فالخيار الاستراتيجي الأول يتوخى العمل على تأهيل المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية مع المعايير الدولية وتعزيز الفعالية في مجال مكافحة الجريمة المالية المنظمة.

إن تحقيق هذا الهدف يستدعي مراجعة الإطار القانوني والمؤسساتي باستمرار لمواكبة التطورات على الصعيد الدولي وتعبئة جميع الشركاء الوطنيين وانخراطهم في عملية التأهيل وتعزيز التنسيق الوطني والتعاون الدولي.

كما يتطلب تعزيز الدور المحوري للوحدة داخل المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال والإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما. وهذا يقتضي مراجعة نظامها الأساسي وتزويدها بالموارد البشرية والمادية اللازمة طبقا لتوصيات مجموعة العمل المالي.

فهذه الخيارات والأهداف تشكل استراتيجية متكاملة ومندمجة. وكما يتضح من خلال هذا التقرير، فقد بادرت الوحدة إلى تنفيذ العديد من المشاريع وفتح أوراش كبرى، انطلاقا من الزيارة الميدانية لفريق التقييم لبلادنا في مارس 2018، وساعدها في ذلك استجابة السلطات الحكومية المختصة وسلطات الإشراف والمراقبة وسلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية ودعمها المتواصل.

2.2. أهم المنجزات

منذ تعيين الرئيس الجديد للوحدة في دجنبر 2017 وعلى مدى الثلاث سنوات الماضية، تم تحقيق العديد من الإنجازات منها ما يتعلق بالمنظومة الوطنية بشكل عام أو بالتعاون الدولي أو بتعزيز دور الوحدة، ومنها على الخصوص:

1.2.2. المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- الإشراف على الزيارة الميدانية التي قام بها خبراء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وما واكبها من إجراءات وتدابير وتنسيق مع سكرتارية المجموعة ومع الشركاء الوطنيين؛

- إنجاز عملية التقييم المتبادل بنجاح، حيث أن اللقاء المباشر مع فريق التقييم كان بمثابة التجربة الأولى الرائدة بالنسبة للدول الأعضاء ولسكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛

- تحسين درجة الالتزام الفني بالنسبة لتوصيات مجموعة العمل المالي من 12 إلى 25 توصية من أصل 40 توصية؛

- تحسين درجة الفعالية الممنوحة لبلادنا بالنسبة للنتائج المباشرة الإحدى عشر وعلى الخصوص الحصول على اعتراف دولي جديد بنجاعة الاستراتيجية المعتمدة في مجال محاربة الإرهاب وتمويله، موضوع النتيجة المباشرة التاسعة التي حصل فيها المغرب على درجة "أساسي" وتحسين مستوى الفعالية من "متدني" إلى متوسط بالنسبة لثلاث نتائج مباشرة؛

- اعتماد مشروع القانون رقم 18-12 بتغيير وتتميم بعض مقتضيات مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال من طرف المجلس الحكومي وإحالته على البرلمان، حيث من المتوقع أن يغطي هذا القانون أوجه القصور القانونية والإجرائية التي تعتري المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

- إعداد مشاريع المراسيم المتخذة تطبيقا لمشروع القانون 18-12 السالف الذكر؛

- اعتماد التقرير الأول للتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي يعتبر حجر الزاوية بالنسبة للمنظومة الوطنية والذي أشرفت الوحدة على تنسيق مختلف مراحله مع كل الشركاء الوطنيين ومع خبراء البنك الدولي؛

- اعتماد خطة العمل المرتبطة بالتقييم الوطني للمخاطر الرامية إلى الوقاية من هذه المخاطر والحد منها؛

- التنسيق والتعاون الفعال بين الوحدة والشركاء الوطنيين المعنيين لإنجاز المشاريع ذات بعد وطني في مجال محاربة الجريمة المالية المنظمة؛

- تعزيز التنسيق والتعاون بين الوحدة وسلطات الإشراف والمراقبة على القطاع المالي؛

- اعتماد مقاربة تشاركية في التعاون والتنسيق بين سلطة الإشراف والمراقبة على المهن القانونية والهيئات المهنية المعنية وبعض المهن غير المالية الأخرى (المحامين والموثقين والعدول والخبراء المحاسبيين...)؛

- الرفع من وتيرة التعاون بين الوحدة وسلطات إنفاذ القانون بهدف الرفع من فعالية المنظومة؛

- العمل بتعاون وتنسيق مع الشركاء الوطنيين من أجل الخروج من مسلسل المتابعة المعززة من طرف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجموعة العمل المالي، في أقرب الأجال.

2.2.2. التعاون الدولي

- تولي رئيس الوحدة مهام نائب رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمدة سنتين متتاليتين والاستعداد لتولي مهام الرئاسة اعتبارا من سنة 2022؛
- تولي الوحدة الرئاسة المشتركة لفريق عمل المساعدة الفنية والتطبيقات المنبثق عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- تكثيف مساهمات المغرب في مختلف فرق العمل والاجتماعات العامة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي عمليات تقييم دول المجموعة؛
- تعزيز التعاون مع مجموعة العمل المالي ومجموعة إيغمونت من خلال المشاركة في فعاليات هاتين الهيئتين الدوليتين؛
- تعزيز التعاون مع البنك الدولي خاصة فيما يخص الحصول على المساعدة الفنية بالنسبة لإعداد التقرير الأول للتقييم الوطني للمخاطر؛
- التفاوض بشأن محاور خطة العمل المعتمدة من طرف مجموعة العمل المالي لتجاوز أوجه القصور التي تم تسجيلها بالنسبة لفعالية المنظومة الوطنية، حيث أن الجزء الأكبر منها يبقى رهينا بالإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية في آجال محددة؛
- تعزيز التعاون مع صندوق النقد الدولي، وخاصة فيما يتعلق بملاءمة النصوص القانونية الخاصة بتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة الصادرة عن مجلس الأمن، في مجال مكافحة الإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما، مع المعايير الدولية؛
- تقوية التعاون مع وحدات المعلومات المالية النظيرة خاصة في مجال تبادل المعلومات؛
- تعزيز التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات خاصة من خلال المشاركة في فعاليات هذه الهيئة.

3.2.2. تعزيز دور الوحدة

- تحسين النشاط التشغيلي للوحدة وتعزيز التحليل الاستراتيجي لتحديد الاتجاهات الجديدة في مجال الجريمة والذي يبدو من خلال الارتفاع المضطرد للمؤشرات التشغيلية للوحدة؛
- تعزيز العلاقات مع الأشخاص الخاضعين وسلطات الإشراف والمراقبة على القطاع المالي وغير المالي، والرفع من جودة التصاريح بالاشتباه والمعلومات التي يتم طلبها بهذا الخصوص؛
- إشراك جميع الشركاء الوطنيين المعنيين بما فيهم أعضاء الوحدة في مختلف مراحل إجراء الجولة الثانية للتقييم المتبادل للمنظومة الوطنية وإعداد التقرير الأول للتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- تعزيز الموارد البشرية للوحدة بكفاءات مؤهلة ومتخصصة، بعد أن كانت عملية التوظيف متوقفة خلال السنوات الفارطة؛
- إعادة تهيئة المقر الحالي للوحدة والشروع في دراسات وأشغال تهيئة المقر الجديد الذي يستوفي جميع شروط الأمن والسلامة وفق أحسن المعايير المعتمدة في هذا المجال؛
- عصرنة التجهيزات المكتبية والمعلوماتية ووسائل الاتصال ووسائل النقل؛
- إنجاز العديد من المشاريع في مجال أنظمة المعلومات بهدف تعزيز سلامتها وتوفير النجاعة المطلوبة في تنفيذ أنشطة الوحدة، وحصول الوحدة على شهادة ISO27001 المتعلقة بأمن المعلومات؛
- اعتماد استراتيجية تواصل شاملة بهدف تطوير القدرات التواصلية للوحدة لحمل الصورة المؤسساتية للوحدة وهويتها وإبراز دورها كمنسق وطني وفاعل دولي رئيسي لدى الهيئات والمنظمات المعنية؛
- مراجعة الهوية البصرية للوحدة من خلال تحديث شعارها الذي يرمز إلى قيم التزامها بخدمة قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيدين الوطني والدولي؛
- تحديث الموقع الالكتروني للوحدة وإنتاج أول فيلم مؤسساتي يعرف بالوحدة ومهامها وتنظيمها وتسييرها، تم عرضه بمناسبة المؤتمر الوطني المنظم يوم 12 يونيو 2019 تخليدا لمرور عشر سنوات على إحداث الوحدة؛

- تكثيف الأنشطة التكوينية والتحسيسية لفائدة أطر الوحدة ومختلف الشركاء الوطنيين في هذا المجال التي تمت في معظمها عن بعد خلال سنة 2020 نظرا لظروف الجائحة؛
- ارتفاع عدد التصاريح بالاشتباه وطلبات المعلومات بوتيرة منتظمة من سنة إلى أخرى وتحسين جودة هذه التصاريح؛
- ارتفاع عدد الإحالات على النيابة العامة والتحقيقات المالية الموازية والأحكام والإدانات بالنسبة لجرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية وجرائم تمويل الإرهاب؛
- إصدار ومراجعة العديد من المقررات والمذكرات التوجيهية من طرف الوحدة واعتماد دلائل مختلفة خاصة فيما يتعلق بتطبيق النهج القائم على المخاطر والتغذية العكسية للأشخاص الخاضعين والتصريح بالاشتباه واختصاصات الوحدة والأشخاص المعرضين سياسيا والمستفيدين الفعليين من الأشخاص الاعتباريين ومؤشرات الاشتباه في مجال الاتجار في البشر؛
- التوقيع على اتفاقيتي شراكة مع الهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي؛
- توقيع مذكرات تفاهم مع وحدات المعلومات المالية النظيرة.

ويبقى أهم تحدي اليوم هو الخروج من مسلسل المتابعة المعززة من طرف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكذا من طرف مجموعة العمل المالي في أقرب الآجال.

3. أهم قرارات اجتماعات مجلس أعضاء الوحدة

يعقد مجلس أعضاء الوحدة اجتماعين عامين عاديين في السنة بدعوة من رئيس الوحدة، ويمكن أن يجتمع المجلس بصفة استثنائية كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

وهكذا، وفي إطار عملية المتابعة لمنظومة المملكة المغربية لمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واستعدادا لمناقشة التقرير الأول للمتابعة أثناء الاجتماع العام الحادي والثلاثين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنعقد في 2 نونبر 2020، وكذا لإعداد تقرير المتابعة المرتبط بالفعالية الذي تم إرساله إلى فريق مراجعة التعاون الدولي في نفس الشهر، عقد مجلس أعضاء الوحدة سلسلة اجتماعات للتشاور والتنسيق بين مختلف الشركاء الوطنيين المعنيين.

لقد تمت كل هذه الاجتماعات عبر تقنية المناظرة المرئية نظرا للإجراءات المتخذة من طرف السلطات المغربية المعنية خلال سنة 2020 لمواجهة الجائحة الوبائية "كوفيد 19". ونذكر من بين أهم هذه الاجتماعات، اجتماع مجلس أعضاء الوحدة الذي انعقد بتاريخ 2 نونبر 2020 والذي تمت خلاله دراسة النقط الرئيسية التالية:

- الإجراءات المتخذة للاستعداد لمناقشة التقرير الأول للمتابعة أثناء الاجتماع العام الحادي والثلاثين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- الحصيلة المرحلية للتعديلات التشريعية المتخذة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- تحديث حول تقرير المغرب بخصوص برنامج الالتزام الطوعي؛
- مستجدات التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

على إثر هذا الاجتماع، تم اتخاذ القرارات الهامة التالية:

- تشكيل لجنة تقنية تتكون من ممثلين عن كل من الوزارة المكلفة بالداخلية وبنك المغرب والوحدة تتكلف بمتابعة "الجانب الفني" للاجتماع العام ولفريق العمل لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المكلف بالتقييم المتبادل؛
- مطالبة القطاع المالي بتزويد الوحدة، على وجه الاستعجال، بمعلومات لتحديث تقرير المتابعة لفريق مراجعة التعاون الدولي؛
- تشكيل لجنة تقنية لمتابعة الأسئلة المطروحة من طرف فريق مراجعة التعاون الدولي تتكون من ممثلي الإدارات والذين تم تعيينهم من طرف إداراتهم عقب

طلب كتابي من الوحدة؛

- توزيع على جميع الجهات المعنية، المصفوفة التي تضم المعلومات المطلوبة من طرف فريق مراجعة التعاون الدولي وذلك بعد الانتهاء من تحيينها؛
- ضرورة تزويد الوحدة بالمعلومات المطلوبة في أقرب الآجال، نظرا للتاريخ المحدد؛
- ضرورة تعبئة قوية لمختلف الجهات المغربية المعنية من أجل الخروج، في أقرب وقت، من المتابعة المعززة؛
- ضرورة التعجيل بإعداد مشروعي المرسومين المتعلقين على التوالي بالمستفيد الفعلي وإنشاء لجنة وطنية يخول لها السهر على تطبيق العقوبات المالية المستهدفة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة و إنشاء إطار قانوني متعلق بالعملات الافتراضية.

4. الأنشطة التشغيلية للوحدة

وفقًا لأحكام القانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال كما تم تغييره وتتميمه، تشمل الأنشطة التشغيلية الممنوحة بموجب القانون للوحدة باعتبارها الهيئة الوطنية للمعلومات المالية ما يلي:

- جمع ومعالجة وطلب المعلومات المرتبطة بأفعال يشتبه في أن لها علاقة بغسل الأموال واتخاذ القرار بشأن مآل القضايا المعروضة عليها؛
- تكوين قاعدة للمعطيات المتعلقة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- التعاون والمشاركة مع المصالح والهيئات الأخرى المعنية في دراسة التدابير التي يمكن اتخاذها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

بالإضافة إلى الأنشطة المذكورة أعلاه، تتلقى الوحدة طلبات للحصول على معلومات صادرة من جميع الشركاء الوطنيين وكذا الدوليين.
تسهر الوحدة على معالجة القوائم المتعلقة بجريمة الإرهاب وتمويله، الصادرة عن الهيئات الدولية، على النحو المنصوص عليه في المادة 37 من القانون رقم 05-43 المذكور أعلاه.

على الرغم من أن سنة 2020 شهدت جائحة كوفيد 19، فإنها تميزت بمنحى تصاعدي للأنشطة التشغيلية للوحدة، إذ بلغ عدد التصريحات بالاشتباه التي توصلت بها 2137 تصريحا، منها 2113 تتعلق بغسل الأموال و24 تتعلق بتمويل الإرهاب.

كما تم تعزيز التنسيق مع الشركاء الوطنيين، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في المؤشرات التشغيلية بين سنتي 2019 و2020، وذلك بالنسب التالية:

- ارتفاع بنسبة 23.8% في عدد الطلبات المقدمة من سلطات إنفاذ القانون في إطار التحقيقات المالية الموازية؛
- ارتفاع بنسبة 41.4% فيما يخص الإحالات على النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بالرباط ومحكمة الاستئناف بالرباط.

تعتبر هذه الأرقام بمثابة تتويج للجهود التي تبذلها الوحدة لتعزيز أنشطتها التشغيلية، وذلك بالتنسيق مع الشركاء الوطنيين والأشخاص الخاضعين على الرغم من الظروف الاستثنائية الناتجة عن الأزمة الصحية التي أثرت على الأنشطة في جميع أنحاء العالم.

1.4. على الصعيد الوطني

1.1.4. تطور عدد التصريحات بالاشتباه

خلال سنة 2020، تلقت الوحدة ما مجموعه 2137 تصريحا بالاشتباه تتعلق بحالات مرتبطة بكل من غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه، فقد ارتفع عدد التصريحات خلال سنة 2020 بنسبة 23% مقارنة مع سنة 2019.

الرسم البياني رقم 1:
التطور السنوي لعدد التصريحات بالاشتباه الواردة خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2015 و2020

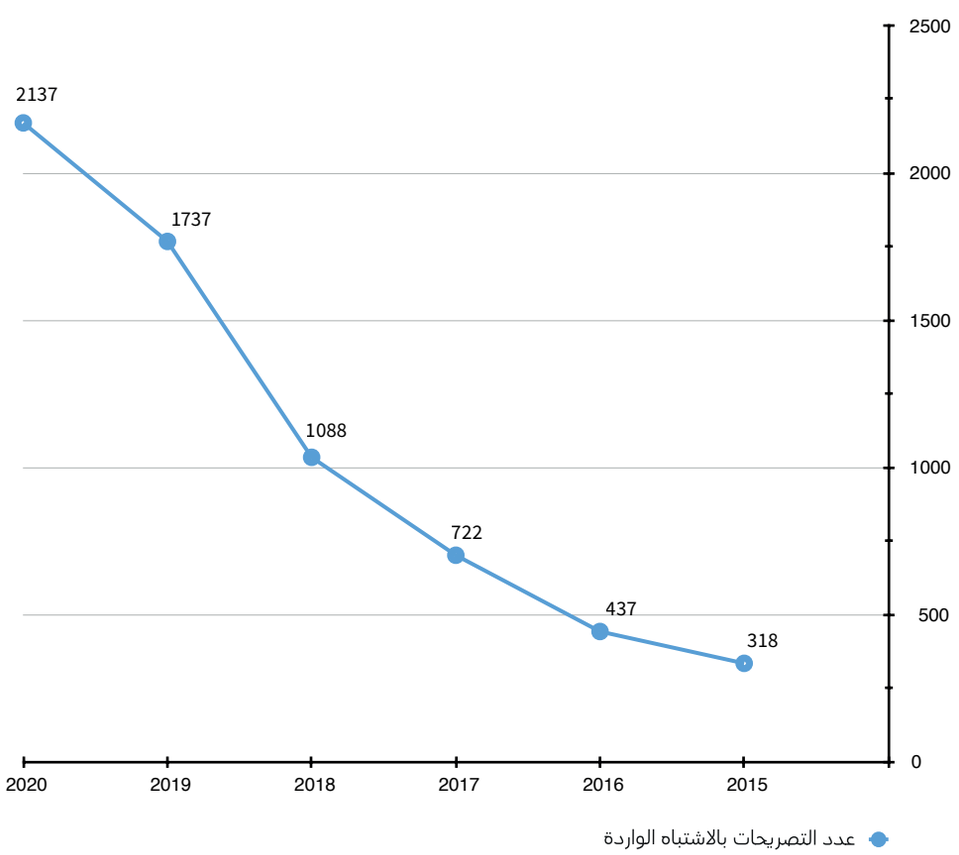

تميز النشاط التشغيلي بالحفاظ على منحاه التصاعدي، خاصة منذ سنة 2016.

فقد واصلت الوحدة حملات التوعية لفائدة الأشخاص الخاضعين من خلال الورش

التدريبية والاجتماعات المتعددة الأطراف بالتنسيق مع سلطات الإشراف والمراقبة، وكذا الاجتماعات الثنائية مع الأشخاص الخاضعين.

2.1.4. تطور عدد التصريحات بالاشتباه ذات الصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب

تلقت الوحدة خلال سنة 2020 ما مجموعه 2113 تصريحا بالاشتباه ترتبط بغسل الأموال و24 تصريحا بالاشتباه تتعلق بتمويل الإرهاب، مما يرفع مجموع عدد التصريحات المسجلة لدى الوحدة منذ عام 2009، تاريخ إحداث الوحدة، إلى 7117 تصريحا مرتبطا بغسل الأموال و189 متعلقا بتمويل الإرهاب.

الرسم البياني رقم 2:

التطور السنوي لعدد التصريحات الواردة ما بين 2015 و2020،
موزعة حسب طبيعة التصريح بالاشتباه

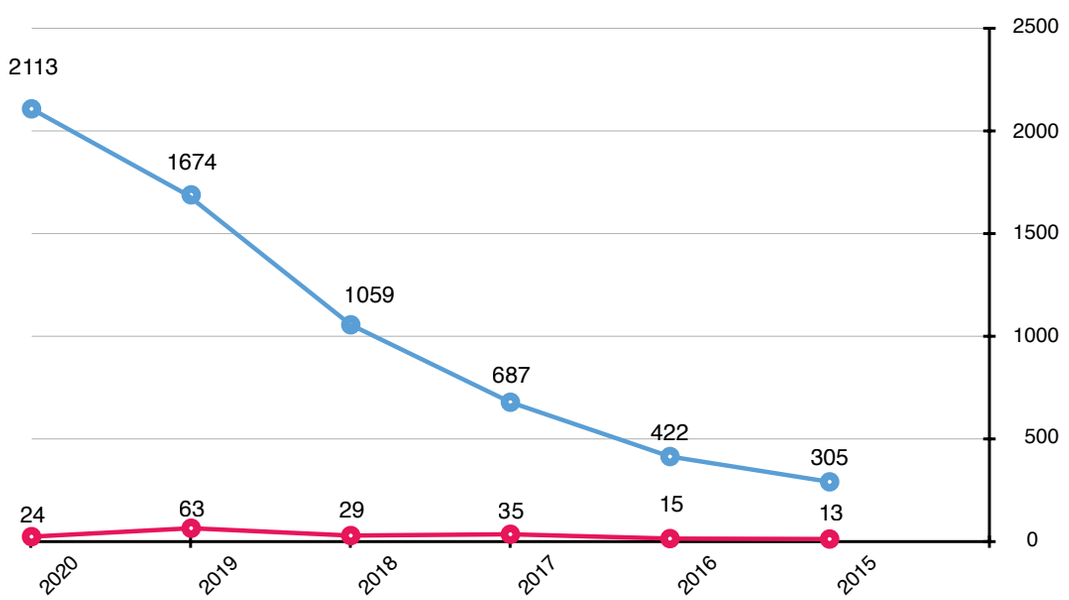

تجدر الإشارة إلى أن سنة 2020 تميزت بارتفاع بنسبة 26% فيما يخص عدد التصريحات بالاشتباه المرتبطة بجرائم غسل الأموال وبانخفاض بنسبة 62% فيما يخص عدد التصريحات المرتبطة بتمويل الإرهاب.

وخلال هذه السنة، عقدت الوحدة اجتماعات دورية لتوعية الأشخاص الخاضعين المنتمين للقطاع المالي وغير المالي، بالتنسيق مع سلطات الإشراف والمراقبة، من

أجل تحسين فهمهم للمخاطر الجديدة ذات الصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. خلال هذه الاجتماعات، شاركت الوحدة تقييماتها بخصوص التصريحات بالاشتباه الواردة، والمدة المستغرقة للاستجابة لطلبات المعلومات، وكذا أوجه القصور التقنية ومؤشرات الاشتباه، خاصة فيما يتعلق بوباء كوفيد، وأيضا تم التطرق لخطط العمل المعتمدة.

وتعد هذه الاجتماعات جزءًا من مراقبة مؤشرات الأداء وجودة التقارير والمعلومات التي تتوصل بها الوحدة من طرف الأشخاص الخاضعين.

3.1.4. أهم مصادر التصريحات بالاشتباه

تلقت الوحدة التصريحات بالاشتباه سنة 2020 من 51 شخصًا خاضعًا، مقارنة بـ 46 سنة 2019.

وتصدرت مؤسسات الأداء (خدمات الدفع وتحويل الأموال)، على عكس السنوات الماضية، قائمة المصرحين سنة 2020، حيث بلغت حصتها نسبة 53,9% من مجموع التصريحات بالاشتباه الواردة من الأشخاص الخاضعين المنتمين للقطاعين المالي وغير المالي مقارنة ب 37,07 سنة 2019. كما أن الظروف التي فرضتها الأزمة الصحية وإقفال المدن والأحياء، ساهمت في تزايد استعمال الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدفع لتحويل وجمع الأموال في سياق الأنشطة ذات الطبيعة المشبوهة.

أما بالنسبة للقطاع البنكي (البنوك والبنوك الحرة والبنوك التشاركية)، فقد احتل المرتبة الثانية بحصة 40,1% من مجموع التصريحات بالاشتباه الواردة إلى الوحدة سنة 2020.

4.1.4. التنسيق مع الشركاء الوطنيين

أ. التصريحات التلقائية الوطنية الواردة

تعد الوحدة مسؤولة عن تنسيق عمل السلطات الوطنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كجزء من المهام المنوطة بها.

وفي هذا السياق، تحدد المادة 22 من القانون رقم 43.05 الآليات الهادفة إلى تعزيز المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة ما يلي:

- إمكانية التصريح للوحدة بالحالات المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب من طرف الأشخاص غير الخاضعين، وذلك باعتباره تتمة لآلية تلقي التصريحات من الأشخاص الخاضعين والمعلومات الواردة من الوحدات المالية النظيرة، مما يسمح بإثراء قاعدة بيانات الوحدة وإجراء تنسيق وربط المعلومات؛

- التزويد بالمعلومات المطلوبة من طرف الوحدة في إطار إثراء الملفات التي يتم تحليلها من أجل اتخاذ قرارات بناءً على معلومات موثوقة وكافية.

تعتبر المعلومات التي توصلت بها الوحدة بصفة تلقائية، طبقاً لمقتضيات المادة 22 من القانون رقم 05-43، تصريحات تلقائية من طرف الشركاء الوطنيين. وفي هذا الإطار، تلقت الوحدة 18 تصريحا تلقائيا خلال سنة 2020، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 33% مقارنة بالعام السابق.

الرسم البياني رقم 3:

التطور السنوي لعدد التصريحات التلقائية الواردة ما بين 2016 و2020

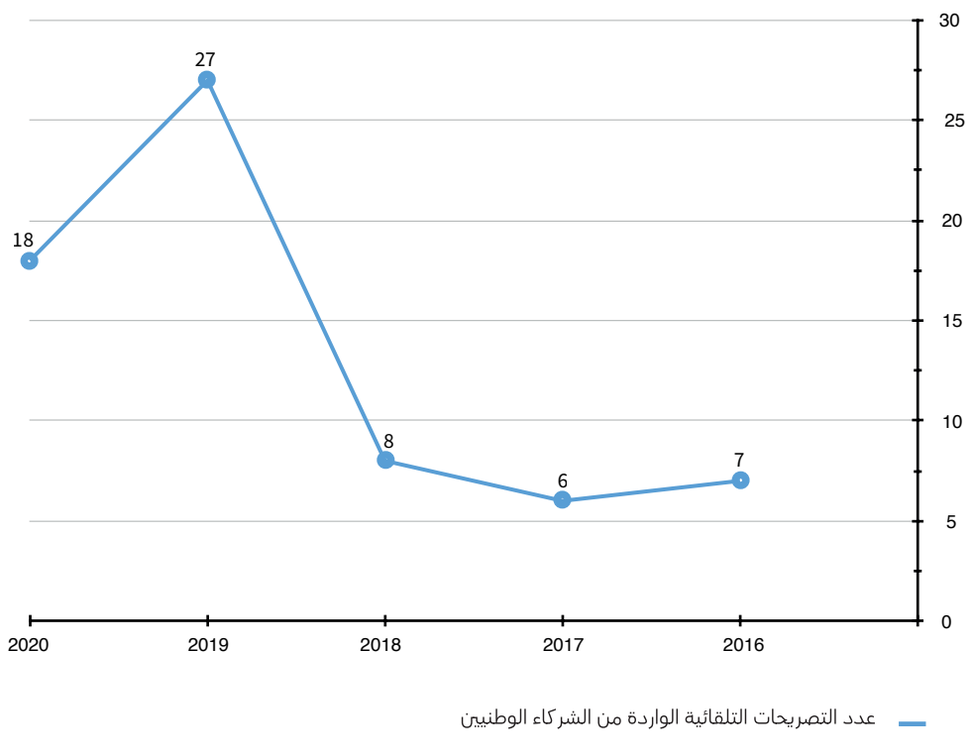

الجهتان الرئيسيتان المزودتان للوحدة بالتصريحات التلقائية خلال السنوات الثلاث الماضية هما مكتب الصرف والوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

الرسم البياني رقم 4:

توزيع التصريحات التلقائية بين سنتي 2017 و2020 حسب الشركاء الوطنيين

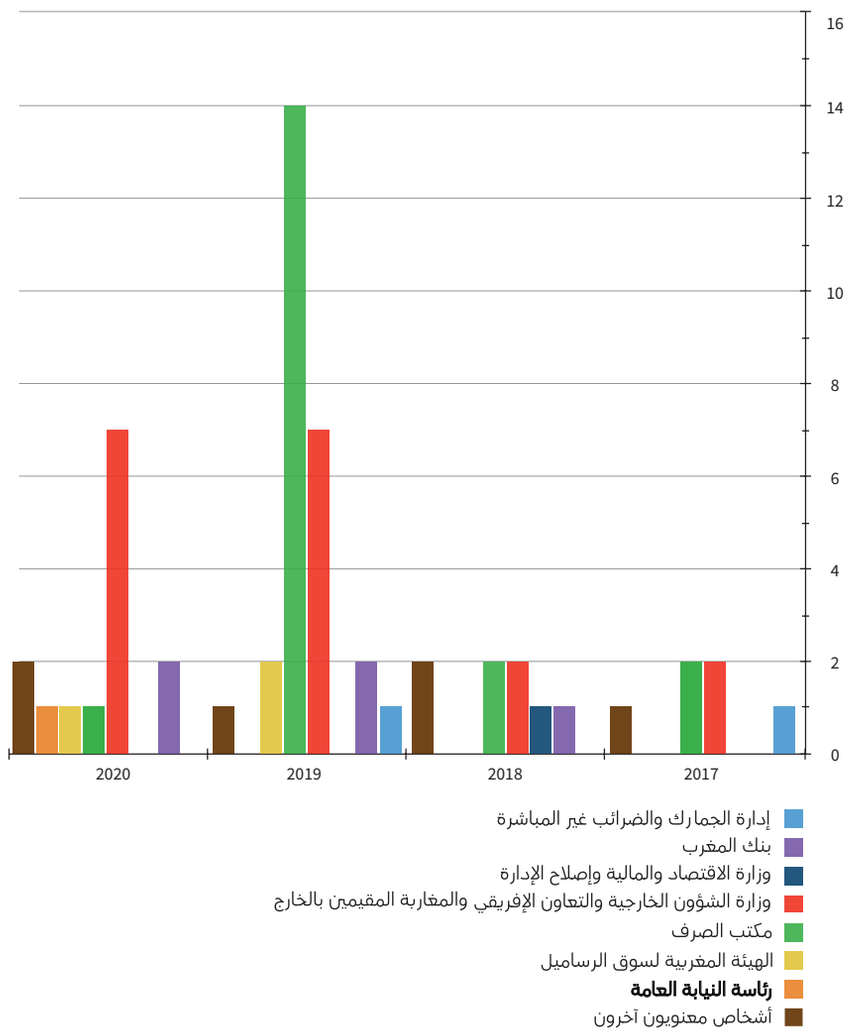

ب. طلبات المعلومات بهدف إثراء الملفات

بموجب الفقرة الثانية من المادة 22 من القانون رقم 05-43، ترسل الوحدة طلبات معلومات إلى الشركاء المعنيين من أجل تجميع المعلومات اللازمة لتحليل الملفات ودراستها. وفي هذا الصدد، بلغ عدد الطلبات المرسلة للشركاء 141 طلبا سنة 2020، موزعة على النحو التالي:

- 53% من طلبات المعلومات الصادرة تم إرسالها إلى المكتب المغربي للملكية

الصناعية والتجارية من أجل تجميع المعلومات التجارية عن الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين؛

- 15% من طلبات المعلومات الصادرة تم إرسالها إلى الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية من أجل تجميع معلومات عن العقارات؛
- 14% من طلبات المعلومات الصادرة تم إرسالها إلى إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة لتجميع المعلومات الجمركية؛
- كما تم توجيه طلبات معلومات إلى أشخاص اعتباريين آخرين خاضعين للقانون الخاص لتجميع المعلومات المتعلقة بأنشطتهم. بلغت نسبتها 13% من مجموع طلبات المعلومات للشركاء الوطنيين؛
- 5% من طلبات المعلومات الصادرة تم إرسالها إلى مكتب الصرف بخصوص المعلومات المتعلقة بعمليات صرف العملات.

يتم توجيه طلبات المعلومات الصادرة من الوحدة إلى شركائها الوطنيين اعتمادا على ما يتطلبه التحليل من معلومات.

الرسم البياني رقم 5:

توزيع طلبات المعلومات المرسلة إلى الشركاء بموجب المادة 22، خلال سنة 2020

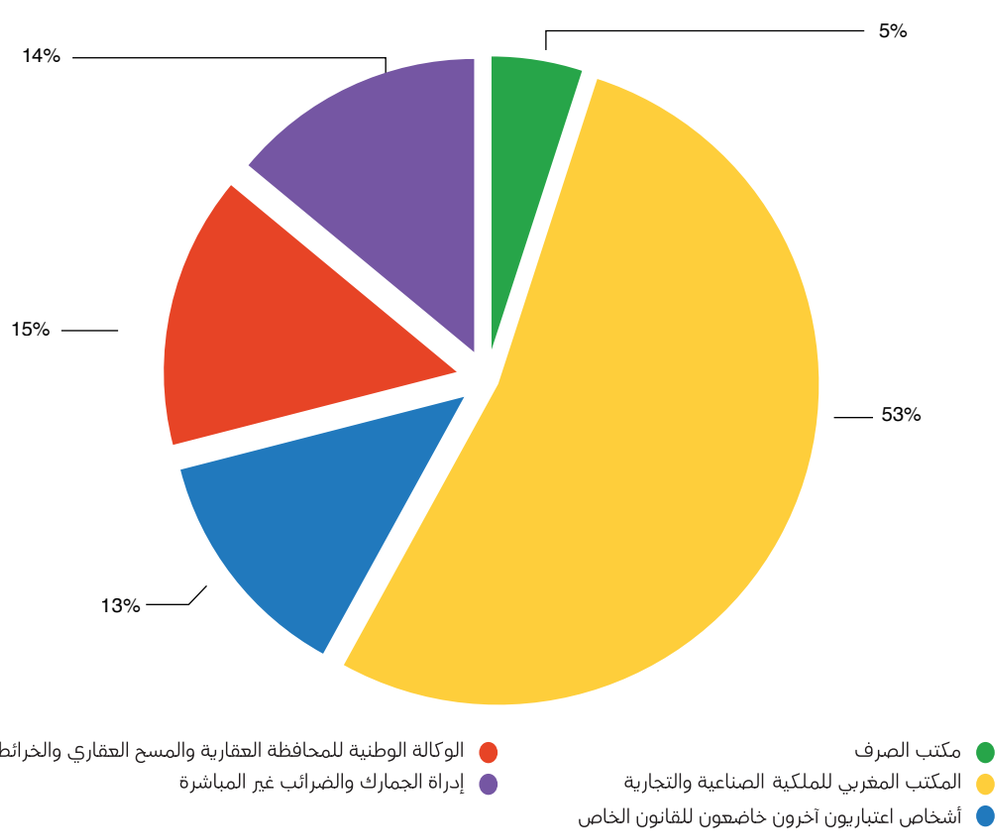

ت. التحقيقات المالية الموازية:

في إطار مهمتها المتمثلة في التنسيق الوطني، تتوصل الوحدة بطلبات معلومات من سلطات إنفاذ القانون لإجراء تحقيقات مالية موازية فيما يتعلق بقضايا غسل الأموال، والجرائم الأصلية، والإرهاب وتمويله.

وقد أصدرت رئاسة النيابة العامة سنة 2019 دورية تحث على وجه الخصوص، السلطات القضائية المختصة على تعزيز هذا التعاون.

وهكذا، تلقت الوحدة 224 طلبا سنة 2020، مقارنة ب 181 طلبًا سنة 2019، أي بزيادة تقدر بنسبة 23,8%.
وتجدر الإشارة إلى أن الطلبات الواردة بين سنتي 2019 و2020 تمثل نسبة 91% من جميع الطلبات الواردة في إطار التحقيقات المالية الموازية منذ إنشاء الوحدة وحتى نهاية سنة 2020.

وترجع هذه الزيادة الملحوظة إلى الجهود التي تبذلها الوحدة، والرامية إلى تعزيز التنسيق الوطني وضمان الاستمرارية في تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل تحسين كفاءتها والامتثال للمعايير الدولية.

فيما يلي توضيح لتطور عدد طلبات المعلومات الواردة من سلطات إنفاذ القانون في سياق التعاون الوطني بين الوحدة وشركائها الوطنيين.

الرسم البياني رقم 6:

طلبات المعلومات الواردة إلى الوحدة من سلطات إنفاذ القانون الوطنية

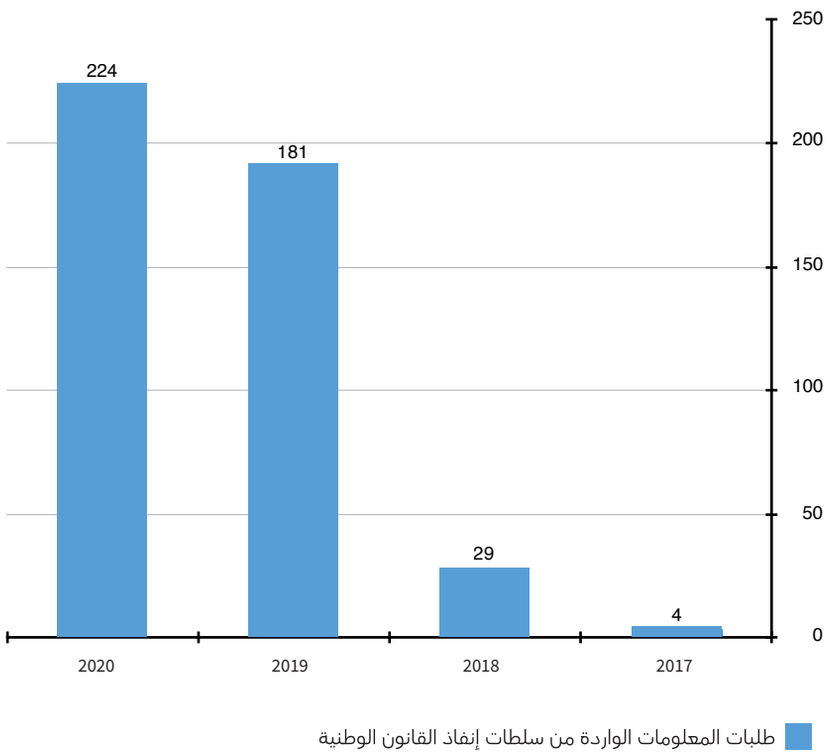

5.1.4. طلبات المعلومات الصادرة من الوحدة إلى الأشخاص الخاضعين لإثراء الملفات

في إطار إثراء الملفات التي تقوم بمعالجتها، وجهت الوحدة للأشخاص الخاضعين خلال سنة 2020، ما مجموعه 34660 طلب معلومات، أي بزيادة ملحوظة بنسبة 167% مقارنة بالسنة الفارطة. وهذا يؤكد تعزيز الأنشطة التشغيلية والاستغلال الأمثل لموارد الوحدة على الرغم من التحديات التي فرضتها أزمة كوفيد 19.

وتختلف هذه الطلبات حسب الحاجة وتبعا لمرحلة معالجة الملفات التي يجري تحليلها. فيما يلي سرد لهذه الفئات:

الجدول رقم 1

نوع طلب المعلومات	عدد طلبات المعلومات سنة 2017	عدد طلبات المعلومات سنة 2018	عدد طلبات المعلومات سنة 2019	عدد طلبات المعلومات سنة 2020
طلبات معلومات متعلقة بعمليات	1147	1745	3558	9426
طلبات معلومات متعلقة بوثائق	93	102	145	213
طلبات معلومات متعلقة بحسابات	2629	5627	9232	24818
طلبات معلومات متعلقة بأشخاص	19	10	17	3
طلبات معلومات متعلقة بمنتجات	11	27	4	96
طلبات معلومات متعلقة بلوائح الأمم المتحدة 1989/1267 و1988	25	15	19	10
طلبات أخرى	-	-	-	94
المجموع	**3924**	**7526**	**12975**	**34660**

فيما يلي وصف لأنواع طلبات المعلومات الصادرة عن الوحدة:

الجدول رقم 2

وصف لنوع طلب المعلومات
طلبات معلومات متعلقة بالعمليات
- عمليات صرف عملات من طرف أشخاص ذاتيين - عمليات مسجلة على حساب بنكي - عمليات تحويل متعلقة بشخص ذاتي - عمليات تحويل متعلقة بوثيقة تعريف
طلبات معلومات متعلقة بوثائق
- وثائق متعلقة بأشخاص ذاتيين - وثائق متعلقة بحسابات - وثائق متعلقة بأشخاص اعتباريين
طلبات معلومات متعلقة بحسابات
- معلومات إضافية متعلقة بحسابات - حسابات متعلقة بأشخاص اعتباريين - حسابات متعلقة بأشخاص ذاتيين - حسابات متعلقة بوثيقة تعريف
طلبات معلومات متعلقة بأشخاص
- معلومات إضافية ذات الصلة بأشخاص ذاتيين
طلبات معلومات متعلقة بمنتجات
- منتجات متعلقة بأشخاص ذاتيين - منتجات متعلقة بحساب بنكي
طلبات معلومات متعلقة بلوائح مجلس الأمن للأمم المتحدة ذات الصلة بالقرارات 1989/1267 و1988
- لوائح متعلقة بالقرار رقم 1988 - لوائح متعلقة بالقرار رقم 1989/1267

وعلى غرار السنوات السابقة، فإن طلبات المعلومات المرسلة إلى الأشخاص الخاضعين في عام 2020، تتعلق بشكل أساسي بالمعلومات المرتبطة بالحسابات (تصل إلى 72%) والعمليات المالية (تصل إلى 27%).

6.1.4. مذكرات الإحالة على النيابة العامة

وجهت الوحدة، منذ إحداثها وإلى نهاية سنة 2020، ما مجموعه 177 مذكرة إحالة على وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالرباط وإلى الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف لوجود مؤشرات كافية لغسل الأموال أو لتمويل الإرهاب. وقد بلغ عدد مذكرات الإحالة سنة 2020 ما مجموعه 41 مذكرة.

بناء على تحليل المعلومات التي تتوصل بها الوحدة والتي تم إثراؤها بمعلومات إضافية واردة من الأشخاص الخاضعين والشركاء الوطنيين والدوليين، ووفقا لمقتضيات المادتين 18 و34 من القانون رقم 05-43، تقوم الوحدة بإحالة الملف على وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالرباط عندما يتعلق الأمر بأفعال يشتبه في ارتباطها بغسل الأموال أو الجرائم الأصلية، وعلى الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط عندما يتعلق الأمر بأفعال يشتبه في ارتباطها بتمويل الإرهاب.

وتمثل هذه الحصيلة زيادة بنسبة 41,4% مقارنة بسنة 2019 نتيجة تحسين في جودة التصريحات بالاشتباه الواردة، سواء من حيث العدد أو من حيث المضمون والملاءمة، فضلا عن تعزيز قدرات الوحدة من حيث الموارد (التوظيف والتدريب الملائمين). وهذا ما يؤكد أن الوحدة تواصل التزامها بتنفيذ توصيات خبراء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا سيما فيما يخص معايير التوصية 29 المتعلقة بوحدات المعلومات المالية والنتيجة المباشرة 6 لمجموعة العمل المالي.

بالإضافة إلى الإحالات على النيابة العامة كما هو مذكور أعلاه، قامت الوحدة بتزويد الشركاء الوطنيين أيضا، وبناء على طلب منهم، بالمعلومات المتعلقة بمجالات اختصاص كل منهم، وذلك في إطار التحقيقات المالية الموازية.

فيما يلي تصنيف للإحالات على النيابة العامة حسب السنة والنوع :

الرسم البياني رقم 7:

التطور السنوي لعدد إحالات الوحدة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب بين 2017 و2020

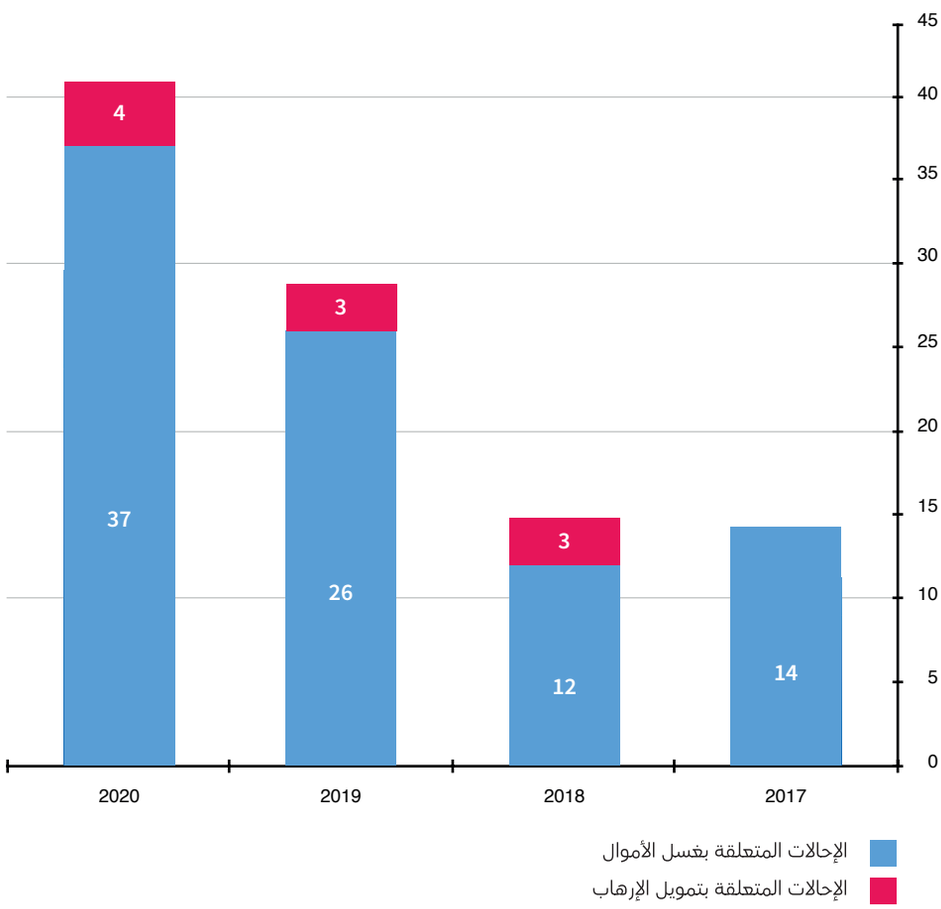

بالإضافة إلى ذلك، تميزت هذه السنة على الخصوص بأنماط الإحالات التي تم إرسالها من طرف الوحدة، إذ أن 40% من الإحالات لها صلة بوباء كوفيد 19 والممارسات التي طورها المجرمون الذين حاولوا الاستفادة من الوضعية الراهنة، مما يؤكد فعالية حملات التوعية واليقظة التي اعتمدتها الوحدة.

2.4. على الصعيد الدولي

بناء على مبدإ المعاملة بالمثل أو اعتمادا على مذكرات التفاهم، ووفقا لمقتضيات المادتين 24 و34 من القانون رقم 05-43، تتبادل الوحدة المعلومات المتعلقة بغسل

الأمـوال والجرائم الأصلية أو بتمويـل الإرهـاب مـع نظيراتهـا الأجنبيـة.

فـي إطـار التعـاون الدولي، تقـوم الوحـدة بمعالجـة المعلومـات والتصريحـات التلقائيـة الـواردة إليها مـن وحدات المعلومات الأجنبية، بنفس الطريقة المعتمدة في معالجة التصريحات بالاشتباه سواء على مستوى أمن المعلومات والإثراء والتحليل، أو على مستوى إحالة الملفات على النيابة العامة عند الاقتضاء، بعد الحصول على موافقة الوحدة النظيرة مصدر المعلومات، وذلك وفقا لمبادئ تبادل المعلومات لمجموعة إيغمونت.

وتجدر الإشارة إلى أن الوحدة تتبادل المعلومات مع الوحدات المالية النظيرة طبقا لمبادئ مجموعة إيغمونت فيما يخص استعمال المعلومة ومعالجتها والحفاظ على سريتها.

1.2.4. طلبات المعلومات والتصريحات التلقائية الواردة

بلغ عدد طلبات المعلومات التي تلقتها الوحدة من الوحدات النظيرة خلال 2020، ما مجموعه 74 طلبا، مقارنة بـ 88 طلبا سنة 2019، أي ما يمثل انخفاضا يقدر بنسبة 15,9%. وفي الوقت نفسه، انخفض عدد التصريحات التلقائية بنسبة 35,8% خلال 2020 مقارنة بسنة 2019، مما أدى إلى انخفاض إجمالي بنسبة 24,5% في طلبات المعلومات والتصريحات التلقائية الواردة إلى الوحدة من نظيراتها الأجنبية. ويرجع هذا الانخفاض الملحوظ، إلى الأزمة الصحية التي شلت جزءًا كبيرًا من الأنشطة العالمية خلال سنة 2020.

وتجدر الإشارة إلى أن التصريحات التلقائية الواردة إلى الوحدة من نظيراتها الأجنبية هي معلومات توضع رهن إشارة الوحدة ولا تتطلب الإجابة كما هو الشأن بالنسبة لطلبات المعلومات.

بلغت نسبة طلبات المعلومات الواردة من الوحدات النظيرة الأوروبية 82,4%، أي ما يعادل 61 طلبا واردا خلال سنة 2020. وتأتي الوحدات النظيرة الإفريقية في المرتبة الثانية ب 7 طلبات واردة خلال نفس السنة، أي ما يعادل 9,5% من مجموع الطلبات.

يرجع سبب تصدر الوحدات المالية الأوروبية، لائحة الشركاء الدوليين للوحدة في تبادل المعلومات لعدة عوامل، أبرزها القرب الجغرافي لأوروبا، وأهمية الجالية المغربية المقيمة في أوروبا وعدد الأوروبيين المقيمين في المغرب.

تميزت هذه السنة بالحفاظ على نفس المستوى فيما يخص التبادلات مع وحدات المعلومات المالية الإفريقية، وهو ما يدخل في إطار التعاون بين بلدان الجنوب

والذي يتناسب مع السياسة الخارجية للبلاد والرؤية المستنيرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

تعتبر القارة الأوروبية أول مزود للتصريحات التلقائية للوحدة خلال 2020، وذلك ب 34 تصريحا، أي ما يعادل 79% من مجموع التصريحات التلقائية الواردة إلى الوحدة. وتأتي القارة الأمريكية في المرتبة الثانية ب 6 تصاريح، أي ما يمثل 14% من مجموع التصريحات التلقائية التي توصلت بها الوحدة.

2.2.4. طلبات المعلومات الصادرة من الوحدة

خلال سنة 2020، راسلت الوحدة 21 وحدة معلومات مالية نظيرة في إطار إثراء وتحليل ملفات تتعلق بأشخاص اعتباريين أو ذاتيين أو بعمليات مالية متعلقة ببلد الوحدة النظيرة.

وفي إطار إثراء الملفات المعالجة سنة 2020، وجهت الوحدة 85 طلبا للمعلومات إلى الوحدات النظيرة، مقابل 76 طلبا خلال سنة 2019، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 12%.

يمكن تفسير هذه الزيادة بعدة عوامل، أبرزها الزيادة الكبيرة في عدد التصريحات بالاشتباه التي توصلت بها الوحدة وعدد التحقيقات المالية الموازية التي تقوم بها الوحدة بالتعاون مع سلطات إنفاذ القانون.

كما هو الشأن بالنسبة لطلبات المعلومات الواردة، تتصدر الوحدات الأوروبية لائحة الوحدات النظيرة، إذ بلغت نسبة طلبات المعلومات الموجهة لها 80% من مجموع طلبات المعلومات الدولية الصادرة عن الوحدة.

ويعود هذا لنفس الأسباب الواردة في الفقرة السابقة.

5. تعزيز الموارد

1.5. الموارد البشرية

تميز النصف الأول من سنة 2020 بتفشي جائحة كوفيد 19، والتي أثرت سلبيا على جزء من تدبير أنشطة ومشاريع وحدة معالجة المعلومات المالية، ولا سيما تلك التي تخص تدبير مواردها البشرية.

وعلى الرغم من الإكراهات سالفة الذكر، فإن سياسة تدبير الموارد البشرية التزمت بنهج استراتيجية تهدف إلى تطوير ممارساتها دعما للاستراتيجية العامة للوحدة من جهة، وكذلك من أجل تحسين جودة تسيير الموارد البشرية في جميع مجالاته من جهة أخرى، بما في ذلك التدبير التوقعي للوظائف والتوظيف وتقييم الكفاءات والتكوين المستمر وعصرنته من خلال وضع نظام معلوماتي خاص بهذه الأنشطة، في احترام للتدابير الاحترازية المعتمدة من طرف السلطات المختصة.

1.1.5. تدابير استثنائية لإدارة الموارد البشرية خلال فترة تفشي جائحة كوفيد19

حشدت الوحدة جهودها، منذ بداية الأزمة، لاتخاذ التدابير اللازمة لسير أنشطتها، حيث عين رئيس الوحدة لجنة مسؤولة عن مراقبة تنفيذ الإجراءات الوقائية ضد انتشار هذا الوباء ودعم الموظفين في أداء واجباتهم من خلال توفير أفضل الظروف للعمل.

وقد تم اتخاذ تدابير جديدة في تنظيم أوقات العمل وإدارة حالات الغياب المرتبطة بالوباء أثناء الأزمة الصحية، من أجل الحد من انتشاره وتتمثل هذه التدابير في العمل عن بعد والعمل بدوام جزئي والغياب الفوري في حالة ظهور أعراض كوفيد19 أو في حالة وجود نتيجة إيجابية لاختبار الفيروس.

2.1.5. التوظيف

على الرغم من الإكراهات التي فرضها تفشي الوباء هذه السنة، واصلت الوحدة جهودها خلال الربع الأخير من سنة 2020 من أجل الاستجابة، جزئيا على الأقل، لاحتياجاتها من الكفاءات، من خلال اختيار واستقطاب مرشحين محتملين لملء المناصب الشاغرة.

وفي إطار سياسة توظيف الموارد البشرية، تم توظيف ثمانية (8) كفاءات بالوحدة سنة 2020.

أ) التوظيف حسب النوع

أصبح توزيع الموظفين حسب النوع في متم سنة 2020 على النحو التالي:

العدد الإجمالي للموظفين	الإناث		الذكور	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
42	17	41%	25	59%

يتضح من هذا الجدول أن معدل التأنيث بالوحدة يرتفع إلى 41 %.

ب) التوظيف حسب النشاط

ركزت الوحدة سياسة التوظيف الخاصة بها لسنة 2020 على زيادة عدد الأطر والتقنيين، وخاصة على مستوى الأنشطة المهنية (التحليل المالي والتعاون الدولي). وكذلك بالنسبة لأنشطة الدعم (المعلوميات واللوجستيك)، حيث استفادت أيضا من عمليات التوظيف كالتالي:

- الأنشطة المهنية: 5 أطر.
- أنشطة الدعم: 2 أطر وتقني واحد.

ت) تطور التوظيفات

ارتفع عدد موظفي الوحدة إلى 42 بعد التوظيفات التي تمت سنة 2020.

الرسم البياني رقم 8:

تطور عدد موظفي الوحدة بين 2009 و2020

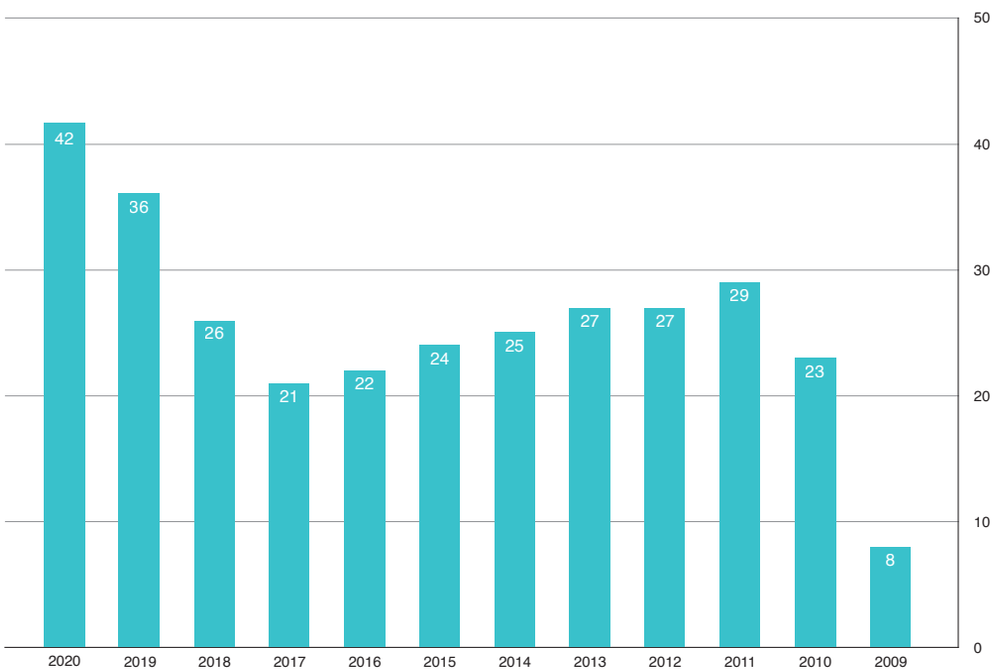

3.1.5. تدبير المسارات المهنية

أ) ترقية الموظفين

كان لقرار الحكومة والذي يتمثل في تجميد عمليات ترقية موظفي الدولة، بسبب الأزمة الصحية، تأثيرا على سيرورة عملية ترقية موظفي الوحدة، والتي كان إجراؤها متوقعا في أوائل عام 2020، حيث لم يتم تنفيذها إلا في الربع الأخير من نفس السنة.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية الترقية تتم كل سنتين على أساس المعيارين التاليين:

- نقطة تقييم الموظفين المحصل عليها نهاية كل سنة.
- سنوات الأقدمية والخبرة لدى الموظفين المرشحين للترقية.

من بين 29 إطار وتقني الذين تم تقييمهم لسنة 2020، تمت ترقية ثمانية أطر وتقنيين اثنين.

ب) التعيين في مناصب المسؤولية

من أجل تعزيز وتحفيز الكفاءات الداخلية للوحدة، تم تكليف ثلاثة موظفين بمسؤوليات مهمة داخل الوحدة، من خلال تعيينهم في مناصب المسؤولية التالية:

- تعيين رئيسة شعبة المعلوميات والشؤون اللوجستيكية.
- تعيين رئيسة شعبة التوثيق والتحليل.
- تعيين رئيس قسم التتبع والمراقبة.

4.1.5. التكوين

تم تأجيل عمليات التكوين بسبب تحديد نفقات ميزانية الدولة وتوجهها نحو الأولويات التي فرضتها الأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد19 من جهة، ومن جهة أخرى بسبب الإجراءات الوقائية والتقييدية لتنظيم أي حدث، والتي تفرضها الجهات الحكومية للتعامل مع تداعيات الجائحة سالفة الذكر.

على الرغم من هذه القيود، استطاعت الوحدة متابعة سياستها من أجل الرفع من مستوى كفاءاتها وتزويد موظفيها بدورات تكوينية، موضحة أدناه، سواء عبر الأنترنت أو بواسطة الاتصالات المرئية، وذلك فيما يخص الجانب المهني أو التقني:

أ) التكوين التشغيلي

- دورة تدريبية نظمتها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول مجموعة العمل المالي وطبيعة مهامها وعملية التقييم المتبادل وشرح لجميع المعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة (توصيات مجموعة العمل المالي) وكذلك النتائج المباشرة؛

- دورة تدريبية نظمتها رئاسة الحكومة حول مكافحة الغش وأساليب منعه وكشفه والتحقيق فيه.
- ورشة عمل حول الإطار التنظيمي للمراقبة للتجارة في السلع ذات الاستخدام المزدوج نظمتها الوزارة المكلفة بالصناعة والتجارة بمشاركة الاتحاد الأوروبي وسفارة الولايات المتحدة؛
- دورة تدريبية نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حول مكافحة الإرهاب الكيميائي، البيولوجي، الإشعاعي والنووي؛
- ورشة عمل من تنظيم بنك المغرب حول رقمنة الخدمات المالية والتحديات الجديدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- دورة تدريبية حول غسل الأموال الناتج عن التجارة الدولية، نظمتها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- دورة تدريبية نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حول تعزيز دور المؤسسات المالية في اكتشاف العائدات غير المشروعة من الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين؛
- دورة تدريبية نظمتها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول الملاءمة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيما يخص مجال التشفير: قواعد البيانات المتسلسلة وبيتكوين وما إلى ذلك؛
- دورات تدريبية نظمتها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتعاون مع المعهد الملكي المتحد للدراسات الدفاعية والأمنية (RUSI) حول:
  - ◊ مكافحة انتشار الأسلحة؛
  - ◊ الرقابة على مخاطر الرشوة في حالات الأزمة.
- دورة تدريبية منظمة من طرف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حول البحث عن الأدلة في الجرائم العابرة للحدود: الأدوات والممارسات الجيدة للحصول على الأدلة الإلكترونية من مقدمي الخدمات الرقمية الأجانب؛
- دورة تدريبية منظمة من طرف المنظمتين الدولية والأوروبية للشرطة الجنائية ومعهد بازل للحوكمة حول التمويل الجنائي وإساءة استخدام العملات المشفرة؛
- حلقة دراسية شبكية نظمتها مجموعة إغمونت ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول تحسين التحقيقات المالية الموازية؛
- ورشة من تنظيم بنك المغرب حول العملات الافتراضية؛
- ورشات نظمها المنتدى العالمي حول التدفقات المالية غير المشروعة والتنمية المستدامة؛

- ندوة عقدتها مجموعة العمل المالي حول تأثير جائحة كوفيد 19 على التحقيقات والملاحقات والتعاون الدولي في مجال غسل الأموال.

من جهة أخرى، شاركت الوحدة في أشغال الفعاليات والورش التكوينية التي نظمها الشركاء الوطنيون. وفي هذا الشأن، شاركت الوحدة في أشغال ندوتين نظمت الأولى من طرف الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها حول "تعزيز النزاهة والوقاية من مخاطر الفساد في ظل جائحة كوفيد 19" والثانية بشراكة بين مجلس المنافسة واللجنة الوطنية لمراقبة وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في موضوع "قانون واقتصاد المنافسة وحماية المعطيات الشخصية". كما شاركت الوحدة في المؤتمر الذي نظمته هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي بتنسيق مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها تحت عنوان "الحكامة ومحاربة الفساد في قطاع التأمين".

ب) التدريب التقني

- دورة تكوينية مستمرة في مجال أمن نظم المعلومات، مفتوحة للمهندسين وأعضاء الإدارة المماثلين في إطار شراكة بين المديرية العامة لأمن نظم المعلومات (DGSSI) وبين الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات (ANRT)؛
- نقل المهارات للتعامل مع حل النسخ الاحتياطي "VEEAM BACKUP AND REPLICATION"؛
- نقل صلاحيات التعامل مع جدار الحماية الجديد Fortinet؛
- التدريب على تثبيت وتشكيل Windows Server 2019 ؛
- التدريب على تثبيت وتشكيل Microsoft Exchange Server 2019؛
- التدريب على تثبيت وتشكيل Microsoft SQL Server 2019؛
- التدريب على تركيب وتشكيل معدات TrendMicro.

2.5. الإنجازات اللوجستية

1.2.5. مشروع تهيئة المقر الجديد للوحدة

خلال سنة 2020، شرعت الوحدة في إنجاز مشروع تهيئة مقر جديد لها بالرباط يستجيب للمعايير الدولية المطلوبة لوحدات المعلومات المالية فيما يتعلق بالتهيئة والسلامة، وسيوفر فضاءات ملائمة للعمل.

2.2.5. تنظيم الفعاليات

نظمت الوحدة حدثين رئيسيين خلال سنة 2020، وهما:

- اجتماعات مجموعة مراجعة التعاون الدولي التي عقدت في فندق سوفيتيل بالرباط في الفترة الممتدة من 15 إلى 17 يناير 2020 وشارك فيها حوالي خمسون ممثلاً من عدة دول أعضاء في المجموعة.

ومن أجل إنجاح هذا الحدث، رصدت الوحدة جميع الموارد المالية واللوجستيكية اللازمة وكدا الخدمات الضرورية الأخرى بما فيها استقبال المشاركين ونقلهم في أفضل الظروف.

- اجتماعات الوفد المغربي المشارك في الاجتماع العام الحادي والثلاثين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنعقد عن بعد في الفترة من 08 إلى 10 نوفمبر 2020 ومن 17 إلى 19 نوفمبر 2020، في إطار تقييم النظام الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بمشاركة حوالي 30 ممثلاً للإدارات والمؤسسات المعنية.

ولضمان نجاح هذا الحدث، التزمت الوحدة، بالشراكة مع بنك المغرب، بتقديم الدعم والمساعدة الفنية واللوجستكية لتأمين حسن سير هذه الاجتماعات التي انعقدت عن بُعد مع هذه المجموعة.

3.2.5. حصيلة التدابير المتخذة لمنع تفشي فيروس كوفيد 19

شكل ظهور جائحة كوفيد 19 الحدث البارز لسنة 2020، ولمواجهة هذا الوباء الخطير، اعتمدت الوحدة طرقا جديدة لإدارة مصالحها بهدف حماية الموظفين من مخاطر تفشي الجائحة.

وبناءً على تعليمات رئيس الوحدة، تم وضع بروتوكول للوقاية ولتفادي المخاطر المحتملة لانتقال العدوى.

وفي هذا الصدد وجهت الوحدة سبع مذكرات مصلحية تحدد التوجيهيات العامة لتنفيذ الإجراءات الوقائية ضد انتشار الوباء واحترامها، مع مراعاة الإجراءات الاحترازية التي أوصت بها الجهات المختصة من خلال المذكرات والنصوص والتي تدعو إلى تطبيق الإجراءات الحكومية من بينها على الخصوص:

- دورية وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2020/1 الصادرة بتاريخ 16 مارس 2020 بشأن الإجراءات الوقائية من مخاطر انتشار الوباء سالف الذكر على مستوى إدارات القطاع العام.
- البيان الصادر عن وزارات الداخلية والصحة والاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة والصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، بتاريخ 6 أبريل 2020، والمتعلق بالإجراءات الإلزامية لارتداء الكمامات.

علاوة على ذلك، واستجابة للأهداف المتعلقة بالتوجهات المحددة بوضوح في المذكرة رقم 2020/7، الصادرة بتاريخ 15 يونيو 2020، تم تعيين لجنة من أجل السهر على تنفيذ التدابير الوقائية لانتشار فيروس كوفيد 19، وذلك بغية الحد من خطر العدوى وارتباك ظروف ومناخ العمل.

وقد وضعت هذه اللجنة تدابير وقائية طبقا للقواعد الصحية المعتمدة من طرف السلطات المختصة (الملحق 3).

3.5. الأنظمة المعلوماتية

1.3.5. سياق سنة 2020

مع استمرار ديناميكية التوظيف بالوحدة خلال سنة 2020، برزت الحاجة إلى موارد بشرية جديدة على مستوى الأنظمة المعلوماتية وإلى موارد مادية إضافية لتلبية حاجيات موظفي الوحدة فيما يخص هذا المجال.

ومن جهة أخرى، وإثر هذه التوظيفات ونمو النشاط التشغيلي وزيادة المتطلبات التقنية للبرامج المعلوماتية المستخدمة، أصبح من الضروري اللجوء إلى تعزيز قدرات المعالجة والتخزين والاتصالات.

وعلى غرار المصالح الأخرى في الوحدة، فرضت جائحة كوفيد 19 على الأنظمة المعلوماتية تعديلات خاصة تتجلى في:

- مراجعة أساليب العمل من خلال اعتماد العمل عن بعد بالنسبة لبعض الموظفين، أو العمل الحضوري مع اعتماد جداول زمنية معدلة؛
- اقتناء معدات جديدة تتيح الاتصال والعمل عن بعد.

وقد شهدت هذه السنة الشروع أو الاستمرار في تنفيذ مشاريع مهيكلة، مثل إعداد المخطط المديري للأنظمة المعلوماتية، ودراسة جدوى لوضع برنامج مدمج لإدارة وظائف الدعم (ERP)، والمساهمة في الدراسات التقنية لمشروع تهيئة مقر الوحدة

الجديد، وتحديث تطبيقات البنية التحتية لمركز البيانات.
كما تم توسيع نطاق عمل الأنظمة المعلوماتية إلى الميادين التي كانت تدار سابقاً من قبل المصالح المكلفة بالشؤون اللوجستيكية، وهي النسخ المكتبي، ومعدات الأمن وكذا معدات الإمداد بالطاقة والتكييف الخاص بمركز البيانات.

2.3.5. المحاور الاستراتيجية للأنظمة المعلوماتية

تركز استراتيجية الوحدة في مجال الأنظمة المعلوماتية على إدخال التغييرات اللازمة لتكييف المعلوميات مع حاجيات العمل ودعم التحول الرقمي على النحو الأمثل.

وتحدد الاستراتيجية المعلوماتية للوحدة مجالات العمل والأهداف التوجيهية التي ترتكز على المحاور الاستراتيجية الخمسة التالية:

- الأمن المعلوماتي؛
- تعزيز القدرات خاصة البشرية والمادية في مجال المعلوميات؛
- تحسين الدعم الموفر للمستخدمين؛
- التحول الرقمي؛
- التكوين في التكنولوجيات المعلوماتية.

يتم ترجمة كل من هذه المحاور الاستراتيجية إلى عدد من الإجراءات العملية، منها على سبيل المثال:

- الامتثال لتوجيهات أمن الأنظمة المعلوماتية الوطنية؛
- تتبع التطورات في مجال أمن المعلومات؛
- تتبع التطبيق والامتثال لسياسة الأمن المعلوماتي؛
- التطور التكنولوجي لمركز البيانات؛
- تعزيز قدرات معالجة وتخزين المعطيات؛
- تحسين التنظيم الهيكلي وتنظيم العمل؛
- تحسين الاستجابة في حالة وقوع حادث وضمان استمرارية الخدمة؛
- توفير أفضل جودة لدعم المستخدمين؛
- رقمنة عمليات الدعم؛
- تعزيز قدرات الموظفين في مجال الأنظمة المعلوماتية؛
- مواكبة التطورات التكنولوجية.

3.3.5. الأحداث البارزة في سنة 2020

بعض الأرقام البارزة:

مبلغ الاستثمار بالدرهم	2.914.467
عدد المشاريع	18
نسبة الإنجاز مقارنة بالميزانية المخصصة	99%
مستوى الامتثال	مرتفع
عدد ساعات التدريب	154
عدد طلبات الدعم التي تمت معالجتها	221
معدل الاستجابة الإيجابية لطلبات الدعم التي تمت معالجتها	100%

سجلت الاستثمارات المنجزة في الأنظمة المعلوماتية برسم سنة 2020، زيادة من حيث القيمة والحجم. إذ تم تنفيذ هذه الاستثمارات من خلال 18 مشروعاً، وارتفع مبلغها الإجمالي إلى 2.914.467.00 درهم أي بنسبة 99% من الميزانية المخصصة لهذا الغرض. وسيتم التطرق لهذه المشاريع التي تم تنفيذها بهدف دعم نشاط الوحدة، في الفقرة الموالية.

ومن ضمن هذه المشاريع، تجدر الإشارة على الخصوص، إلى أهمية مشروع خطة استمرارية العمل المتعلق بالشبكة والأمن، وكذا مشروع تحديث البنية التحتية المعلوماتية للوحدة.

ومن جهة أخرى، نفذت الوحدة، بالتعاون مع المديرية العامة لأمن نظم المعلومات (DGSSI) التابعة لإدارة الدفاع الوطني، تقييماً تقنياً لنظامها المعلوماتي، مكّن من الوقوف على فعالية التدابير التقنية للأمن المعلوماتي المطبقة، كما أسفر هذا التقييم عن تقرير افتحاص يقترح توصيات ترمي إلى تعزيز الأمن المعلوماتي. وقد تمت الاستجابة إلى هذه التوصيات ابتداء من الفصل الرابع من سنة 2020.

وبالموازاة مع تنفيذ مشاريع الأنظمة المعلوماتية، استفاد الموظفون المنتمون لهذا القسم، خلال سنة 2020، من 154 ساعة تدريب، بمعدل 31 ساعة لكل موظف، مما يدل على الأهمية التي توليها الوحدة لتعزيز مهارات موظفيها، لا سيما فيما يتعلق بالأنظمة المعلوماتية.

كما سجلت سنة 2020 أيضا، انطلاق المشاريع الهيكلية التالية:

- المساهمة في الدراسات التقنية لمشروع تهيئة مقر الوحدة الجديد؛
- إعداد المخطط المديري للأنظمة المعلوماتية؛
- دراسة جدوى لوضع برنامج مدمج لإدارة وظائف الدعم(ERP).

وفي مجال دعم المستخدمين، بلغ مجموع عدد التصريحات بالأعطاب خلال سنة 2020 إلى 221 تذكرة. وقد وصل معدل الاستجابة الإيجابية لهذه التذاكر إلى نسبة 100%.

بالإضافة إلى ذلك، ولتوحيد إدارة وصيانة المعدات المعلوماتية، تسلمت أنظمة المعلومات، خلال سنة 2020، إدارة مجالات كانت في السابق من مسؤولية المصالح المكلفة بالشؤون اللوجيستيكية:

- تدبير معدات النسخ المكتبي والمواد الاستهلاكية ذات الصلة؛
- تدبير معدات السلامة؛
- تدبير الطاقة والتكييف الخاص بمركز البيانات.

4.3.5 المشاريع المنجزة سنة 2020

تنقسم المشاريع الرئيسية التي تم تنفيذها في عام 2020، المذكورة أدناه، إلى ثلاث فئات:

- معدات المعلومات ومعدات الأمن والتجهيزات التقنية؛
- التطبيقات والحلول والشهادات؛
- الدراسات.

أ- معدات المعلومات ومعدات الأمن والتجهيزات التقنية

خطة استمرارية العمل " لمجال الشبكات والأمن "

يتعلق هذا المشروع بوضع بنية ثنائية شبيهة للبنية الرئيسية لنظام المعلومات، وذلك من أجل ضمان استمرارية العمل في حال حدوث مشكل تقني. وتهدف خطة استمرارية العمل إلى تحديد الاستراتيجية وجميع التدابير المخطط لها من أجل ضمان استمرارية أنشطة الوحدة.

تأهيل البنية المعلوماتية للوحدة - UTRF (الترحيل)

في إطار التحسين المستمر للخدمات التي تقدمها أنظمة المعلومات، ومن أجل مواكبة التطور الذي تعرفه التجهيزات والبرامج المعلوماتية، تم إطلاق مشروع ترحيل يهم البيانات والأنظمة الرئيسية للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في سنة 2020.

وقد تم تنفيذ هذا المشروع على مرحلتين:

- ترحيل نظام التشغيل المستخدم سابقًا نحو صيغة حديثة بالنسبة لجميع الخوادم المكونة للبنية المعلوماتية؛
- ترحيل منصة البريد الإلكتروني من الصيغة المستعملة سابقاً نحو إصدار جديد.

وقد تم الترحيل وفق خطة مرحلية على النحو التالي:

- تدقيق نظم المعلومات: تحليل النظام الحالي وإعداد قائمة بمصادر البيانات وكيفية نقلها إلى منصات جديدة؛
- إجراء نسخ احتياطية دقيقة واعتماد استراتيجية لتجنب فقدان البيانات بعد الترحيل؛
- التخطيط للعملية وتنفيذها بطريقة تدريجية.

تأهيل خطة النسخ الاحتياطي

تطلب تعزيز السعات التخزينية وتطور أحجام قواعد البيانات وكذا زيادة عدد الأجهزة الافتراضية، مراجعة خطة النسخ الاحتياطية. وفي هذا السياق، وضعت أنظمة المعلومات خطة حماية جديدة تأخذ هذه التطورات في الاعتبار. وتجدر الإشارة إلى أن قدرة الوحدة من حيث حجم التخزين قد زادت بشكل كبير من أجل تلبية المتطلبات المتطورة للأرشفة والتسجيل.

نظام التكييف والعاكس (onduleur) بمركز البيانات

من أجل الحفاظ على استمرارية الأعمال وتجنب فقدان البيانات وضمان التشغيل السليم لمختلف المعدات المثبتة في مركز البيانات، تم تنفيذ المشاريع التالية:

- إدارة وتتبع عقد صيانة نظام تكييف الهواء؛
- مشروع تطوير استقلالية العواكس (onduleurs)؛
- تدقيق عمل العاكس الرئيسي الناتج عن تقرير خبرة؛

- التحكم المنتظم والإشراف على أجهزة التكييف والتموج.

عدد التدخلات المنفذة في سنة 2020: 34.

أنظمة الأمن الإلكترونية

في إطار تأمين الممتلكات والعاملين بالوحدة، وسياسة تحليل المخاطر وتحسين مستوى أمان الأنظمة الموجودة، تم تنفيذ المشاريع التالية:

- تأهيل نظام التحكم في الولوج بتقنية جديدة لتأمين الشارات ضد القرصنة (Secure Badge)؛
- تركيب كاميرا حرارية لقياس درجة حرارة الموظفين والزوار للوقاية من فيروس كوفيد 19 ومكافحته؛
- التدبير والتتبع والمراقبة الدورية لأنظمة الأمن الإلكترونية.

عدد التدخلات المنفذة في سنة 2020: 54.

اقتناء المعدات المعلوماتية لتسهيل العمل عن بعد

في إطار التصدي لجائحة فيروس كوفيد 19 ومن أجل الاستجابة لحاجيات الموظفين، حصلت الوحدة على الأجهزة التالية:

- 9 أجهزة كمبيوتر محمولة للعمل عن بعد؛
- 12 كاميرا ويب لتجهيز محطات العمل الثابتة.

توسيع العمل بتطبيق الاتصالات الهاتفية CISCO

من أجل مواكبة تطور التوظيف بالوحدة، تم توسيع العمل بتطبيق الهاتف عبر الأنترنت (IP)، مما أدى إلى:

- اقتناء نظام اتصال لاسلكي متقدم عبر بروتوكول الإنترنت يعتمد على تقنية سيسكو (CISCO)؛
- اقتناء أجهزة اتصال لاسلكي جديدة بالإضافة إلى تراخيص دمجها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع، الذي تمت مباشرته في سنة 2019، عرف مرحلة ثانية من التوسيع خلال سنة 2020.

ب- التطبيقات والحلول والشهادات

توسيع العمل بتطبيق الإشراف

يهدف هذا المشروع إلى توسيع العمل بنظام المراقبة التقنية على مستوى الوحدة، وهو نظام يمكن من توقع الأعطاب في الأجهزة المعلوماتية، مع تقنية إخبار متقدمة، ويعتمد على رسائل البريد الإلكترونية والرسائل القصيرة. ويضمن هذا النظام الإشراف على جميع المعدات المعلوماتية الخاصة بالوحدة، عبر لوحة قيادة واحدة، ويمكن من التوفر على نظام رصد الأعطاب المعلوماتية المحتملة وعلى نظام إنذار استباقي.

تأهيل نظام التدبير المندمج goAML، تطبيق أعمال الوحدة

تم تنفيذ هذا المشروع بهدف:

- مواكبة تطور الحاجيات التقنية المعبر عنها من طرف شعبة التوثيق والتحليل في الوحدة؛
- التمكن من جمع البيانات وتدبيرها وتحليلها بشكل أفضل، وإدارة أفضل للوثائق وتدفق العمل، وكذا من أجل تلبية الاحتياجات الإحصائية للإدارة المعنية.

وبالتعاون مع شعبة التوثيق والتحليل ومع مصلحة تكنولوجيا المعلومات (STI) التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قامت أنظمة المعلومات بتحديث جديد لنظام goAML بما فيها المستجدات المتعلقة بالجرائم المالية. ويوجد هذا الإصدار في وضع الاختبار حاليًا في انتظار اعتماده النهائي من قبل الشعبة المعنية.

التدقيق وتتبع الأعمال الإدارية WALLIX BASTION

يهدف هذا المشروع إلى تثبيت تطبيق لضمان تدقيق وتتبع الأنشطة الإدارية. وقد أشرفت أنظمة المعلومات خلال سنة 2020، على إتمام الدراسة والاختبارات اللازمة لوضع هذا التطبيق حيث من المقرر اقتناؤه والعمل به خلال سنة 2021.

تطبيق لحملة التوعية الأمنية SENSIWAVE

إن الهدف من هذا المشروع هو تزويد موظفي الوحدة بتطبيق يمكن من تحسيسهم والاطلاع على مختلف المخاطر للهندسة الاجتماعية بالإضافة إلى أفضل الممارسات التي يجب اعتمادها في حالة وقوع هجمات القرصنة الاحتيالية لمواقع الويب الضارة.

وقد أنجزت خلال سنة 2020، الدراسة وجميع الاختبارات اللازمة لتنفيذ هذا التطبيق حيث من المقرر اقتناؤه والعمل به خلال سنة 2021.

تأهيل منصة التبادل Egmont

يهم هذا المشروع العمل بصيغة جديدة من تطبيق Egmont Secure Web، مع مراعاة المتطلبات الأساسية من حيث موارد الأجهزة والبرامج. هذه الصيغة الجديدة ستمكن على الخصوص، من توحيد وتأمين الاتصال بين مختلف المنصات المشاركة.

مكتب الضبط الرقمي BOD

أصبح اعتماد الحلول الرقمية أمرًا ضروريًا لضمان استمرارية العمل الإداري وتقليل تبادل المراسلات والوثائق الورقية.
وقد أطلقت وكالة التنمية الرقمية (ADD)، بالتنسيق مع قطاع إصلاح الإدارة، مجموعة من الإجراءات لدعم الإدارات العامة في تبني الحلول الرقمية.

وفي هذا السياق، أطلقت الوحدة بوابة مكتب الضبط الرقمي للمراسلات الإدارية، تمكن الإدارات من إرسال بريدها عن بُعد إلى الوحدة مقابل إقرار استلام إلكتروني.

توقيع إلكتروني BARID ESIGN

في إطار عملية نزع الطابع المادي عن تداول الفواتير، حصلت الوحدة على اشتراك في BARID ESIGN، وهي سلطة التصديق الوحيدة المعتمدة من قبل الدولة المغربية وتوفر الخدمات التالية:

- مصادقة قوية؛
- إمضاء إلكتروني؛
- ختم الوقت الإلكتروني؛
- شهادات SSL.

حل مؤتمرات الفيديو WEBEX

من أجل تلبية حاجيات العمل عن بعد لموظفي الوحدة وفي إطار التصدي لجائحة فيروس كوفيد 19، أصبح اعتماد حل التواصل عبر تقنية المناظرات المرئية أمرًا ضروريًا. ولهذا الغرض، تم اختيار حل CISCO WEBEX لسهولة وسرعة نشره إضافة إلى ثراء وتنوع مميزاته والإمكانيات التي يتيحها في نسخته المجانية.

تطبيق مكتبي تعاوني MICROSOFT 365

مكن اقتناء تطبيق Microsoft 365 من الاستجابة للعديد من الاشكاليات:

- تفعيل تراخيص Microsoft Office لمحطات العمل التي تم الحصول عليها في سنة 2019؛
- الولوج إلى دعم مايكروسوفت؛
- الولوج إلى المزايا التي يوفرها Microsoft Office من حيث العمل التعاوني وإمكانية التفعيل على عدة محطات عمل وسعات تخزين جديدة؛
- الحصول على تطبيق مؤتمرات الفيديو Microsoft Teams المضمّن بشكل افتراضي في Microsoft 365.

حل تدبير المشاريع PROJEQTOR

استجابة للتوصيات الصادرة عن المفتشية العامة للمالية وبالنظر إلى تزايد عدد المشاريع التي ستنجزها الوحدة واعتبارا للطابع المعقد لهذه المشاريع، وبعد تحليل مقارن لحلول إدارة المشاريع، تبين أن PROJEQTOR هو أفضل برنامج من حيث التوافق بين الكلفة والميزات التي يقدمها.

تم اختبار هذا التطبيق وتم تفعيله خلال سنة 2020.

تطبيق مضاد للفيروسات

للحفاظ على مستوى أمان تجهيزاتها، أطلقت الوحدة عملية لتجديد ونشر تراخيص تطبيق مضاد للفيروسات على جميع مراكز البيانات ومحطات العمل باستخدام وحدة تحكم إدارة الناشر.

تدبير حضيرة المعدات المعلوماتية ومعدات الاتصال ITSM

الهدف من هذا المشروع هو إدارة حضيرة المعدات المعلوماتية ومعدات الاتصال باستخدام تطبيق ITSM الذي تم نشره على مستوى الوحدة من أجل تمركز جميع المعلومات الخاصة بالمعدات سواء منها التي تم تخصيصها أو تلك الموجودة في المخزون. من بين هذه المعلومات: اسم الجهاز، والرقم التسلسلي، والتخصيص، وعنوان IP، والتذاكر ذات الصلة، وتاريخ التشغيل، ...

ت -الدراسات

السياسة الأمنية

يهدف هذا المشروع إلى وضع سياسة أمنية شاملة، من خلال الاستراتيجية الهادفة لضمان أمن النظام المعلوماتي للوحدة. وتأخذ السياسة الأمنية في الاعتبار جميع التحديات والقضايا والأهداف والتحاليل والإجراءات التي تشكل جزءًا من هذه الاستراتيجية.

تدقيق البنية المعلوماتية

ركز هذا المشروع الذي تم تنفيذه بالتعاون مع المديرية العامة لأمن نظم المعلومات، على التقييم التقني الذي كان موجهًا بشكل أساسي نحو تحليل الهندسة المعلوماتية وافتحاص المكونات المختلفة لنظام المعلومات بالوحدة. وقد كان الهدف منه هو تقييم فعالية الإجراءات التقنية المتوفرة من أجل سلامة النظام المعلوماتي والتي تم وضعها واقتراح توصيات من أجل تعزيزها.

تفعيل التوصيات المقترحة من قبل المديرية العامة لأمن نظم المعلومات

مكن تحليل الهندسة المعلوماتية ومراجعة مكونات أنظمة ومعدات الأمان، التي تم إجراؤها كما سبق ذكره بالتعاون مع المديرية العامة لأمن نظم المعلومات، من تحديد مجموعة من الملاحظات ذات مستويات مختلفة من الأهمية، وكانت موضوع توصيات من شأن تنفيذها أن يعزز أمن نظام المعلومات المذكور.

المساهمة في الدراسات التقنية لمشروع تهيئة المقر الجديد للوحدة

ساهمت أنظمة المعلومات الخاصة بالوحدة في الدراسات التقنية لمشروع تهيئة مقرها الجديد، بما في ذلك دراسة الجوانب المتعلقة بالتيار القوي، والأسلاك، والكشف عن الحرائق، والأمن الإلكتروني، والسمعي البصري، والتحكم عن بعد. وفي هذا الصدد، سيتم تعزيز البنية التحتية للمقر الجديد بالأنظمة الأمنية التالية:

- اعتماد أنظمة جديدة تعزز وترفع مستوى الأمن للمقر الجديد:

  ◊ أمن المحيط (حواجز الأشعة تحت الحمراء، الأعمدة القابلة للسحب، إلخ)؛
  ◊ السيطرة في حالة نشوب حريق؛
  ◊ نظام كشف تسرب المياه بمركز البيانات؛
  ◊ نظام شفط الدخان؛

◊ حلول المراقبة للأنظمة المختلفة مع الإخطار.

- التغيير في تكنولوجيا بعض الأنظمة الحالية:

◊ المراقبة بالفيديو: التبديل من التناظرية إلى IP باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي؛
◊ الكشف عن الحرائق: اعتماد نظام أكثر كفاءة يسمح بالتحكم في الأنظمة الأخرى في حالة نشوب حريق.

بلورة المخطط المديري لنظام المعلومات

يعتبر هذا المشروع خطوة هامة في اتجاه تحديد النظام المعلوماتي وإعطائه طابعا رسميا وتفعيله. ويتم إعداد هذه الوثيقة من طرف المصالح المكلفة بانظمة المعلومات بمواكبة من طرف مقدم خدمات خارجي، وذلك في إطار اجتماعات عمل مع مختلف مصالح الوحدة.

ويشمل المخطط المديري المذكور المجالات التالية:

- مجال أنظمة المعلومات؛
- احتياجات أنظمة المعلومات لجميع الكيانات الوظيفية؛
- تغطية فترة ممتدة على مدى ثلاث سنوات.

تم تأجيل هذا المشروع خلال سنة 2020، إثر الإكراهات التي فرضتها جائحة كوفيد 19، وسيتم الانتهاء من إنجازه خلال سنة 2021.

دراسة وضع مخطط لتدبير وظائف الدعم AMOA ERP

إن الهدف من هذا المشروع هو إجراء دراسة جدوى مالية وتقنية من أجل بلورة تطبيق للتدبير المندمج لأهم وظائف الدعم، مما سيسهل حوسبة عمليات الدعم الأساسية.

تم الشروع في إنجاز هذا المشروع في النصف الثاني من سنة 2020 وسيتم الانتهاء منه في النصف الأول من سنة 2021.

تعبئة
السلطات الوطنية
ومشاركتها

II. تعبئة السلطات الوطنية ومشاركتها

1. تطور الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

1.1. ملاءمة النصوص التشريعية

دعما لنزاهة الاقتصاد الوطني والنظام المصرفي المغربي ومساهمة في الجهود الدولية لمحاربة الجرائم المالية بشكل عام، اعتمد المغرب منظومة وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تشمل الجانب التشريعي والمؤسساتي والتنظيمي.
وقد انطلقت المنظومة التشريعية في هذا المجال بالمصادقة سنة 2003 على القانون رقم 03-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب ثم بعد ذلك اعتماد القانون رقم 43-05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، وكذا المصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وقد عرفت هذه المنظومة تطورا مستمرا يروم الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الجديدة في مجال غسل الأموال ومواكبة متطلبات المعايير الدولية، وكذا معالجة أوجه القصور التي أثارتها تقارير التقييم التي أنجزها الخبراء الدوليون، لاسيما خبراء مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
وهكذا تم اعتماد القانون رقم 13-10 لتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية والقانون رقم 05-43. وفي نفس الإطار، تم اعتماد القانون رقم 12-145 سنة 2013.

وعلى إثر صدور التوصيات المعدلة لمجموعة العمل المالي التي تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الجديدة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الدولي وكذا تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، واستعدادا للجولة الثانية من التقييم المتبادل الذي باشرته مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قامت الوحدة بتنسيق مع بنك المغرب وكذا كافة القطاعات المعنية بإعداد مشروع قانون لتغيير وتتميم البابين الثاني والثالث من القانون رقم 43.05، هم المقتضيات الوقائية وتلك المتعلقة بتنفيذ العقوبات المالية الصادرة بموجب قرارات مجلس الأمن.

وجدير بالذكر أن تقرير التقييم المتبادل للمملكة المغربية الذي اعتمد من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أبريل 2019، تضمن مجموعة من الملاحظات والتوصيات التي تتطلب تعديلات إضافية على القانون رقم 43.05 والتي بادرت السلطات المغربية بإدخالها ضمن مشروع القانون رقم 18-12 المتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 43.05 وبعض مقتضيات مجموعة القانون الجنائي.

وفي هذا الصدد، وبعد مصادقة مجلس الحكومة، المنعقد بتاريخ 28 نونبر2019، على مشروع القانون 18-12 المذكور، تم برسم سنة 2020 إدراج مشروع القانون في مساره التشريعي بإحالته على البرلمان.

وقد قام السيد وزير العدل في هذا الإطار بتاريخ 22 أبريل 2020، بتقديم مشروع القانون أمام أعضاء لجنة التشريع والعدل وحقوق الإنسان بمجلس النواب في أفق مناقشته والمصادقة عليه وعرضه على الجلسة العامة لاعتماده، قبل إحالته على مجلس المستشارين واستكمال باقي مراحل اعتماده والمصادقة عليه، وقد عقدت اللجنة المذكورة جلسة خصصت للمناقشة العامة لمشروع القانون بتاريخ فاتح دجنبر 2020، لتعقد بعد ذلك بتاريخ 22 دجنبر 2020 الجلسة الأولى في إطار الجلسات التي ستخصص للمناقشة التفصيلية.

وللإشارة، فإن مشروع القانون يتضمن العديد من المقتضيات الجديدة التي تسير في اتجاه ملاءمة المنظومة الوطنية مع المعايير الدولية وتعزيز الشفافية والنزاهة وتخليق مناخ الأعمال والوقاية من الجريمة عبر مكافحة عائداتها.

وتروم التعديلات الرئيسية الواردة في مشروع القانون رقم 18-12 ما يلي:

- استكمال قائمة الجرائم الأساسية المدرجة في المادة 2-574 من القانون الجنائي بإضافة بعض الجرائم المتعلقة بسوق الرساميل وكذلك بالبيع أو تقديم خدمات بشكل هرمي؛ مع الاستمرار في نظام اللائحة بدل المنهج الحدي في اعتماد الجرائم الأصلية لجريمة غسل الأموال؛
- رفع الحدين الأدنى والأقصى للغرامة المحكوم بها على الأشخاص الذاتيين في جريمة غسل الأموال، لتكييف أحكام المادة 3-574 من القانون الجنائي مع المعايير الدولية التي تتطلب الطابع التناسبي والرادع للعقوبة؛
- إدخال تعاريف جديدة وفقا لمتطلبات المعايير الدولية، مثل "المستفيد الفعلي" و "علاقات الأعمال" و"الترتيبات القانونية" و"التجميد"، وتوضيح وإعادة صياغة تعاريف أخرى مثل "العائدات" و"الممتلكات"؛
- تكييف الأحكام المتعلقة باليقظة وتدابير المراقبة الداخلية مع المتطلبات الجديدة للتوصيات المنقحة لمجموعة العمل المالي، لمراعاة تعليقات المقيّمين في هذا الصدد، وإدخال التدابير الواجب اتخاذها في حالة اللجوء إلى أطراف ثالثة لتطبيق هذه التدابير؛
- ربط الأشخاص الخاضعين المذكورين في المادة 2، وسلطات الإشراف والمراقبة ذات الصلة، وتحديد سلطات إشراف ومراقبة جديدة لبعض المهن غير المالية المحددة؛
- إضافة عقوبات تأديبية إلى العقوبات التي تصدرها سلطات الإشراف والمراقبة في حق الأشخاص الخاضعين الذين يخالفون التزاماتهم القانونية أو التنظيمية،

من أجل جعل هذه العقوبات ملائمة ومتناسبة ورادعة على النحو المنصوص عليه في المعايير الدولية؛

- استبدال "وحدة معالجة المعلومات المالية" ب "الهيئة الوطنية للمعلومات المالية"، لتكريس دورها المركزي داخل المنظومة الوطنية، وتأكيد اختصاصاتها المتعلقة بالتنسيق في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني وتمثيل السلطات الوطنية على مستوى الهيئات الإقليمية والدولية، ومنحها صلاحيات قانونية وتنظيمية ووسائل تمكنها من تنفيذ مهامها؛
- إنشاء سجل لدى الوزارة المكلفة بالمالية، لتوفير ومركزة المعلومات حول المستفيدين الفعليين من الأشخاص الاعتباريين المنشئين بالتراب الوطني وفقا لمتطلبات المعايير الدولية. ويحيل المشروع على نص تنظيمي يحدد كيفية مسك هذا السجل والبيانات المضمنة به والتزامات الأشخاص المصرحين وشروط الولوج إلى المعلومات الممركزة؛
- وضع الأساس القانوني لآلية تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما، من خلال إنشاء لجنة وطنية يعهد إليها بالسهر على تطبيق العقوبات المالية ذات الصلة.

إن اعتماد هذا القانون في أقرب الآجال من شأنه تغطية العديد من أوجه القصور التي تضمنها تقرير التقييم المتبادل وسيجعل المغرب في موقع مريح تجاه المنظمات الدولية المختصة. كما سيمكن بلادنا من تعزيز المقتضيات التشريعية التي تدعم آليات الشفافية والحكامة والتدابير الوقائية لمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحسين تصنيف بلادنا.

2.1. ملاءمة النصوص التنظيمية

مواكبة إعداد المراسيم التطبيقية لمشروع القانون

في إطار العمل الاستباقي الذي تقوم به الوحدة لتنزيل مقتضيات القانون رقم 12.18 مباشرة بعد اعتماده، قامت بتنسيق مع الإدارات والجهات المعنية بإعداد مسودة مرسومين تطبيقيين يتعلقان:

- بوضع آلية قانونية وإجرائية وطنية لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة وفقًا للتوصيتين 6 و7 بشأن تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما؛

- بتنظيم الهيئة الوطنية للمعلومات المالية.

كما ساهمت في أشغال اللجنة المكلفة بإعداد المرسوم التطبيقي لإحداث السجل الوطني للمستفيدين الفعليين من الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية.

وضع إطار تنظيمي لتطبيق العقوبات المالية المستهدفة

وعيا منها بأهمية وضع آلية لتطبيق العقوبات المالية المستهدفة تطبيقاً للمادة 32 من مشروع القانون رقم 12.18، ومن أجل تسريع إخراج المرسوم إلى حيز الوجود مباشرة بعد اعتماد القانون، بادرت الوحدة إلى إعداد مسودة أولى للمرسوم المتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما. وقد تم إعداده في إطار المساعدة التقنية لصندوق النقد الدولي.

وبعد ذلك، قامت الوحدة بإحالة المسودة على الوزارة المكلفة بالمالية بصفتها الجهة المشرفة على اللجنة المكلفة بإعداد المرسوم والتي أحالته بدورها على الوزارة المكلفة بالعدل التي كلفت بتنسيق أعمال اللجنة، حيث نظمت اجتماعين بمقر الوزارة بتاريخ 15 و22 أكتوبر 2020 شارك في أشغال هذين الاجتماعين ممثلو مختلف القطاعات المعنية، وخصصت أشغالهما لمناقشة مشروع المرسوم.

إعداد المسودة الأولى لمشروع المرسوم المتعلق بتنظيم الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

قامت الوحدة بإعداد مشروع المرسوم الذي يحدد تنظيم وتسيير الهيئة الوطنية للمعلومات المالية وذلك بهدف اعتماده مباشرة بعد المصادقة على القانون.

مرسوم متعلق بالمستفيد الفعلي

شددت المعايير الدولية على ضرورة تحديد هوية المستفيد الفعلي واعتبارها من بين تدابير العناية الواجبة الأساسية التي ينبغي اتخاذها من طرف المؤسسات المالية وغير المالية للتأكد من معرفة المستفيد الفعلي. كما تتطلب هذه المعايير ضرورة توفير هذه المعلومات وتسهيل وصول السلطات المختصة، والمؤسسات المالية وغير المالية، إليها في الوقت المناسب وفي إطار التعاون الدولي، كما تنص على ضرورة الاحتفاظ بالمعلومات والسجلات لمدة 5 سنوات على الأقل، وأوجبت تطبيق عقوبات فعالة ومتناسبة ورادعة على الأشخاص الذين لا يلتزمون بالمتطلبات.

كما ينص القانون رقم 05-43 على مقتضيات تلزم الأشخاص الخاضعين بهذه المتطلبات. ويعتمد المشرع المغربي تعريفا للمستفيد الفعلي يستجيب لمتطلبات المعايير الدولية. وتحدد النصوص التنظيمية لسلطات الإشراف والمراقبة القواعد والمعايير المطبقة لتحديد المستفيد الفعلي، على سبيل المثال عن طريق تحديد نسبة 25% من الأسهم أو حقوق التصويت أو من خلال السيطرة على الهيئات الإدارية.

من جهة أخرى، يتوفر المغرب على قواعد بيانات تسمح للأشخاص الخاضعين، والأطراف المعنية الأخرى، بالوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأشخاص الاعتباريين وتحديد المستفيدين الفعليين وتطبيق إجراءات التحقق واليقظة المطلوبة.

لكن أثناء التقييم المتبادل الذي عرفته المنظومة الوطنية في إطار الجولة الثانية، أثار خبراء التقييم بعض الملاحظات حول هذه المسألة، مما دفع المغرب إلى التنصيص في مشروع القانون رقم 18-12 المذكور أعلاه، على إحداث سجل مركزي للمستفيدين الفعليين. وسيجمع هذا السجل قواعد بيانات متعددة تضمن الوصول السهل إلى المعلومات من قبل الأطراف المعنية.

وفي هذا الإطار، نصت المادة 13.3 من مشروع القانون السالف الذكر على أنه "يحدث لدى السلطة الحكومية المكلفة بالمالية سجل عمومي للمستفيدين الفعليين من الأشخاص الاعتباريين المنشئين بالمملكة المغربية"، وأحالت هذه المادة على نص تنظيمي يحدد كيفية مسك هذا السجل والبيانات المضمنة به والتزامات الأشخاص المصرحين وشروط الولوج إلى المعلومات الممركزة.

وقد تم إسناد مهمة الإشراف على هذا السجل إلى الوزارة المكلفة بالمالية لاستثمار قاعدة البيانات التي تتوفر عليها والتي تتضمن معلومات وافية حول الأشخاص الاعتباريين الذين يقومون بنشاطات ذات طبيعة تجارية أو التي لديها بنية تجارية.

وعلاقة بإعداد ومناقشة مشروع المرسوم المتعلق بالمستفيد الفعلي الذي نصت عليه المادة 13.3 من مشروع القانون، عقدت اللجنة المحدثة لهذا الغرض اجتماعا عن بعد بتاريخ فاتح أكتوبر 2020 حضر أشغاله ممثلو القطاعات المعنية، لتدارس المقتضيات القانونية الواردة في مشروع القانون رقم 18-12 ومتطلبات اعتماد المرسوم التطبيقي لتنزيل المادة 13.3 المذكورة.

وتنفيذا لمخرجات الاجتماع الأول، تم عقد اجتماع آخر بتاريخ 06 أكتوبر 2020، مع خبير من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، قصد الوقوف على المقتضيات التي ينبغي إدخالها واقتراح الدعامة المناسبة، كما تم الاطلاع على وثائق المساعدة التقنية في إطار اتفاقيتين مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وخلال الاجتماع الذي نظم عن بعد بتاريخ 09 أكتوبر2020، تم تناول إمكانية الاشتغال تزامنا مع إعداد المرسوم على إعداد دفتر التحملات وطلب المرافقة في إطار المساعدة التقنية، وطُلب من الفريق التقني لدى المديرية العامة للضرائب القيام بتحديد لائحة للأسئلة التقنية التي يثيرها تنزيل وإدارة سجل المستفيد الفعلي لعرضها ومناقشتها في إطار المساعدة التقنية.

مرافقة مجموعة من القطاعات في إعداد نصوصها التنظيمية

في إطار تعاونها مع مختلف الجهات المتدخلة في منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دأبت الوحدة على مرافقة القطاعات في إعداد نصوصها التنظيمية ذات الصلة.

في هذا الصدد، وبرسم سنة 2020، قامت الوحدة بإبداء ملاحظاتها بشأن المنشور الذي أعدته الوزارة المكلفة بالعدل لفائدة المهن القانونية والمذكرة التوجيهية التي أعدها بنك المغرب حول تطبيق النهج القائم على المخاطر.

مشروع الدورية التي أعدتها الوزارة المكلفة بالعدل لفائدة المهن القانونية والمتعلقة بواجبات اليقظة في إطار الوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب (18 مارس 2020).

تهدف هذه الدورية إلى تذكير المهن القانونية بالالتزامات الواجبة وفقا للقانون رقم 43.05 كما تم تغييره وتتميمه، وتحديد كيفية تطبيق هذه الالتزامات مع مراعاة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بأنشطتها.

وقد حددت الدورية نطاق التطبيق والالتزامات الملقاة على عاتق الأشخاص الخاضعين المعنيين: التزامات اليقظة وتحديد هوية الزبناء، وكذا التدابير المطلوب اتخاذها في إطار تدابير العناية العادية والمعززة، حفظ الوثائق وتحيينها، التصريح بالاشتباه، الالتزام بالمراقبة الداخلية، واجب الإخبار ومراقبة احترام الالتزامات.

مشروع توجيهية بنك المغرب حول طرق التطبيق، على المجموعة لتدابير العناية الواجبة المفروضة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، والتي تحدد الحد الأدنى من القواعد التي يجب مراعاتها لتطبيق، على مستوى المجموعة، تدابير العناية الواجبة المفروضة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

تطبق الأحكام الواردة في مشروع التوجيهية على الشركات التابعة والفروع بالمغرب وفي الخارج، دون المساس بالأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة في البلدان المضيفة.

ومن الالتزامات التي نص عليها مشروع التوجيهية، في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلزام الإدارة المركزية باعتماد تنظيم وسياسات ومساطر ورقابة داخلية تهدف إلى ضمان فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمجموعة بأكملها في المغرب والخارج، وكذلك اعتماد إطار داخلي لتقاسم المعلومات اللازمة لليقظة.

دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل

قامت الوحدة بإبداء ملاحظاتها حول التعديلات التي أدخلتها الهيئة المغربية لسوق الرساميل على دوريتها رقم 18/01 الصادرة في 8 مارس 2018 المتعلقة بالتزامات اليقظة والمراقبة الداخلية المفروضة على الهيئات والأشخاص الخاضعين لمراقبتها، للأخذ بعين الاعتبار معايير مجموعة العمل المالي والملاحظات التي أثيرت خلال عملية التقييم المتبادل من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدورية جاءت طبقا لأحكام المواد 3 إلى 8 والمادة 12 من القانون رقم 05-43 والتي تلزم الأشخاص الخاضعين بوضع منظومة اليقظة والمراقبة الداخلية، ومراقبة وتدبير المخاطر المرتبطة بعملية غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بهدف تحديد وقياس مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتحكم فيها.

دليل هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي

لمواكبة ودعم قطاع التأمين في تطبيق نظام فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ونظراً لأهمية النهج القائم على المخاطر، قامت هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي بإعداد مسودة دليل رقم 2 المتعلق بالنهج القائم على المخاطر الخاص بمجال التأمين على الحياة. ويهدف هذا الدليل إلى تقديم أهداف وأساليب تنفيذ نهج شمولي قائم على المخاطر في قطاع التأمين على الحياة.

كما يروم هذا الدليل إلى:

- تحديد العناصر الرئيسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند تنفيذ نهج قائم على المخاطر؛

- مساعدة الأشخاص الخاضعين على وضع تصور وتنفيذ نهج قائم على المخاطر من خلال تقديم مبادئ توجيهية عامة وأمثلة عملية ؛

- دعم تطوير فهم مشترك لهذا النهج على مستوى القطاع.

الشروع في إعداد دليل إرشادي حول علاقة غسل الأموال بالفساد وآليات الوقاية والمكافحة

صادق المغرب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003، واتخذ جملة من التدابير لتنزيل بنود هذه الاتفاقية، وذلك من خلال ملاءمة النصوص القانونية في هذا المجال، كما اعتمد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد بناء على مقاربة تشاركية وأنشأ لجنة لمكافحة الفساد، تضم عضويتها رئيس الوحدة وتتولى السهر على تنفيذ هذه الاستراتيجية.

وتكمن أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تقاطع أحكامها مع توصيات مجموعة العمل المالي، مما يساهم في تكامل جهود مكافحة غسل الأموال مع مكافحة الفساد، ويتيح للجهات المعنية اعتماد تدابير موحدة في سياق مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد.

ومن جهتها، أكدت مجموعة العمل المالي على الصلة بين الفساد وغسل الأموال، وأن تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تساعد على محاربة الفساد، نظرا للعلاقة الوثيقة بين هاتين الجريمتين الماليتين.

ويأتي هذا التقاطع بين المعايير الدولية ذات الصلة، نظرا للجوء مرتكبي جريمة الفساد إلى محاولة غسل عائدات أفعالهم الجرمية من خلال مجموعة من الأساليب المعروفة في مجال غسل الأموال، ولذلك فإن التمكن من إحباط محاولات غسل عائدات الفساد سيساهم حتما في الوقاية من الفساد ومحاربته والعكس صحيح.

ومن هذا المنطلق، شرعت الوحدة في إعداد الدليل الإرشادي حول علاقة غسل الأموال بالفساد وآليات الوقاية والمكافحة، الموجه بالأساس للأشخاص الخاضعين، ليسهل عليهم اتخاذ التدابير الملزمين بها لمنع لجوء زبنائهم لغسل عائدات جرائم الفساد، وكذا لمساعدتهم على كشف هذا النوع من الجرائم والتبليغ عنها، وبالتالي المساهمة بشكل فعال في مكافحتها، و ذلك من خلال تعرفهم على الإطار القانوني الدولي والوطني الذي ينظم هذا المجال، والإطار المؤسساتي المتدخل في العملية، مع بيان الجهة المختصة في تلقي التصاريح بالاشتباه (وحدة معالجة المعلومات المالية)، و بيان اختصاصاتها وصلاحياتها، إضافة إلى توضيح العلاقة الوثيقة بين جرائم الفساد و جريمة غسل الأموال، مع إمدادهم ببعض المؤشرات التي يمكنهم اعتمادها لكشف وتحديد العمليات المنطوية على مثل هذا النوع من التهديدات والمخاطر.

ويتمثل الهدف من إعداد هذا الدليل الإرشادي في تعزيز قدرة المؤسسات المبلغة والفهم بشكل أفضل لمدى ونطاق ظاهرة الفساد وغسل العائدات المتأتية منه، والتعرف على الأساليب والأدوات المستخدمة في غسل عائدات الفساد وتحديد قائمة من دلائل الاشتباه أو المؤشرات وأية معلومات أخرى يمكن استخدامها من قبل الجهات المعنية وتقديم نظرة موجزة للأطر القانونية والتنظيمية لمكافحة الفساد، ولاسيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للنظر في متطلباتها ومدى تكاملها مع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2. التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تكتسي عملية التقييم الوطني للمخاطر أهمية قصوى بالنسبة لتعزيز فعالية المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وملاءمتها مع توصيات مجموعة العمل المالي والمعايير الدولية ذات الصلة.

فضلا عن ذلك، ترتب عن عملية التقييم الوطني للمخاطر الفهم الموحد لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيدين القطاعي والوطني، وتعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف مكونات المنظومة الوطنية لوضع خطة عمل لمواجهة المخاطر التي تم تحديدها والتخفيف منها.

1.2. تذكير بالمراحل الرئيسية لعملية التقييم الوطني للمخاطر

خضعت عملية إنجاز التقرير الأول للتقييم الوطني للمخاطر لعدة مراحل، نلخص أهمها فيما يلي:

مارس 2016	إعطاء الانطلاقة لمشروع التقييم الوطني للمخاطر من طرف السيد رئيس الحكومة، حيث تم تشكيل لجنة وطنية مكلفة بإنجاز عملية التقييم وتعيين السيد رئيس الوحدة منسقا لأشغالها، وكذا إنشاء أربعة فرق عمل موضوعاتية ولجنة قيادة، تتألف من رؤساء الفرق الأربعة تحت رئاسة السيد رئيس الوحدة؛
ماي 2016	الشروع في عملية التقييم الوطني للمخاطر من خلال اعتماد منهجية البنك الدولي بهذا الخصوص، وتنظيم ورشة العمل الأولى في الرباط، بتأطير من خبراء البنك الدولي، شارك فيها ممثلو جميع القطاعات الوزارية والهيئات والمؤسسات الوطنية المعنية؛
نهاية 2017	تجميع التقارير الواردة من مختلف فرق العمل الموضوعاتية من طرف الوحدة بصفتها منسقا للمشروع؛
مارس 2018	إعداد المسودة الأولى من تقرير التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
أكتوبر 2018	إعداد المسودة الثانية من تقرير التقييم الوطني للمخاطر، والحصول على ملاحظات خبراء البنك الدولي ذات الصلة بتطبيق المنهجية المعتمدة، قبل مباشرة مسطرة الاعتماد الرسمي للتقرير من قبل السلطات المغربية؛
يونيو 2019	الاعتماد الرسمي لتقرير التقييم الوطني الأول لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من طرف السيد رئيس الحكومة؛
يونيو 2020	الاعتماد الرسمي لخطة العمل الوطنية المنبثقة عن نتائج التقييم الوطني للمخاطر من طرف السيد رئيس الحكومة.

2.2. مواصلة عملية تعميم نتائج التقييم الوطني للمخاطر

شرعت السلطات الوطنية في عملية تعميم نتائج التقييم الوطني للمخاطر مباشرة بعد الاعتماد الرسمي لتقرير التقييم الوطني للمخاطر من طرف السيد رئيس الحكومة شهر يونيو 2019، وفقا لمتطلبات مجموعة العمل المالي في هذا الإطار. كما واصلت وحدة معالجة المعلومات المالية وسلطات الإشراف والمراقبة هذه العملية بهدف تحقيق تغطية شاملة لكل الأشخاص الخاضعين والقطاعات المعنية بنتائج التقييم الوطني للمخاطر، وكذا الرفع من مستوى وعيهم بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجه قطاعاتهم وبالتزاماتهم القانونية في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، شاركت الوحدة في لقاءات تحسيسية عن بعد نظمتها الهيئة المغربية لسوق الرساميل بشراكة مع الوحدة حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لفائدة المسيرين والمراقبين الداخليين وشركات البورصة والشركات المسيرة، وذلك في الفترة الممتدة من 21 إلى 23 يوليوز 2020.

وتأتي هذه اللقاءات تفعيلا لمذكرة التفاهم التي تم توقيعها من طرف المؤسستين في يونيو 2019.

كما شاركت الوحدة خلال الفترة ما بين 14 يوليوز وفاتح أكتوبر 2020 في تأطير سلسلة من اللقاءات التواصلية المنظمة بتعاون وتنسيق مع الوزارة المكلفة بالعدل والهيئات الوطنية والجهوية للمهن القانونية، حول دور المحامي والموثق والعدل في تفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد نظمت هذه اللقاءات في كل من مدن الرباط والدار البيضاء ومكناس وآسفي وتطوان ووجدة والعيون.

وكانت هذه اللقاءات التي أعطيت انطلاقتها من طرف السيد وزير العدل والسيد رئيس وحدة معالجة المعلومات المالية والسادة رؤساء الجمعيات الوطنية والجهوية لمهن المحاماة والموثقين والعدول، مناسبة للتحسيس بأهمية الانخراط الفعلي لهذه المهن القانونية في المنظومة الوطنية طبقا للمتطلبات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما كانت مناسبة لتعميم نتائج التقييم الوطني للمخاطر وحث المهنيين على تطبيق النهج القائم على المخاطر.

ومن جانب آخر، بعثت وحدة معالجة المعلومات المالية شهر غشت 2020 رسائل رسمية إلى كافة الإدارات والمؤسسات والهيئات المعنية مرفقة بملخص تقرير التقييم الوطني للمخاطر، وذلك بهدف تعميم نتائج هذا التقييم وتحسيسها بواجباتها القانونية ذات الصلة، والأهمية التي يكتسيها تطبيق النهج القائم على المخاطر، والاستعداد للمراحل المقبلة لعملية تحيين هذا التقييم.

ولضمان تعميم نتائج التقييم الوطني للمخاطر على نطاق أوسع، قامت وحدة معالجة المعلومات المالية بنشر ملخص هذا التقرير على موقعها الرسمي.

هذا، وتعتزم كل من الوحدة وسلطات الإشراف والمراقبة والإدارات المعنية مواصلة العمل على تعميم نتائج التقييم الوطني للمخاطر، والتركيز على باقي ممثلي قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة وكذا الجمعيات غير الهادفة للربح.

3.2. مواكبة الأشخاص الخاضعين والهيئات المعنية من أجل تطبيق النهج القائم على المخاطر

أفضت عملية التقييم الوطني للمخاطر إلى تحديد خريطة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوطنية والقطاعية وتصنيف درجتها، وقد تطلبت هذه النتائج من سلطات الإشراف والمراقبة والأشخاص الخاضعين والهيئات المعنية اعتماد سياسات وإجراءات تمكنهم من تطبيق النهج القائم على المخاطر أثناء ممارستهم لمهامهم، تتناسب مع طبيعة ومستوى المخاطر التي تم تحديدها، وطبيعة وحجم نشاط القطاع من جهة، وتأخذ بعين الاعتبار تقييمات مخاطر القطاعات الأخرى، والتدابير والاستراتيجيات المعمول بها على الصعيد الوطني، من جهة أخرى.

ولمساعدة الأشخاص الخاضعين والجهات المعنية على فهم جيد لالتزاماتهم في مجال تطبيق النهج القائم على المخاطر، واعتماد التدابير الفعالة لتدبير ومراقبة المخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يتعرضون لها أو التي يحتمل التعرض لها، أصدرت وحدة معالجة المعلومات المالية المذكرة التوجيهية رقم م.ت.2019/2 المتعلقة بتطبيق النهج القائم على المخاطر، محددة من خلالها التوجهات العامة في مجال تطبيق هذا النهج، مع الحفاظ على الصلاحية المخولة لكل سلطة إشراف ومراقبة بموجب المادة 1. 13 من القانون رقم 05-43، لتحديد السبل الملائمة لتطبيق هذا النهج على ضوء المخاطر التي تم تحديدها وحجم وطبيعة مجال نشاط الشخص الخاضع.

ويشكل هذا النص مرجعا توجيهيا للاستجابة لمتطلبات التوصية الأولى لمجموعة العمل المالي المتعلقة بتقييم المخاطر وتطبيق النهج القائم على المخاطر، وكذا النتيجة المباشرة الأولى من منهجية التقييم المعتمدة من قبل المجموعة، مع مراعاة الاختصاصات المخولة لسلطات الإشراف والمراقبة المختصة.

من جهته، أصدر بنك المغرب في نونبر 2019، مذكرته التوجيهية العامة المتعلقة بتطبيق النهج القائم على المخاطر من طرف مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

بالإضافة إلى اعتماد نصوص توجيهية لتطبيق النهج القائم على المخاطر، تضمنت

برامج اللقاءات التي عقدتها سلطات الإشراف والمراقبة على القطاع المالي وغير المالي في إطار تعميم نتائج التقييم الوطني للمخاطر، عروضا تهدف إلى شرح وتبسيط التدابير والإجراءات الكفيلة بتدبير المخاطر التي تم تحديدها ومراقبتها بصفة مستمرة.

وتتلخص هذه اللقاءات في الأيام الدراسية التي نظمها كل من بنك المغرب، والهيئة المغربية لسوق الرساميل، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، والوزارة المكلفة بالعدل، بتنسيق وتعاون مع وحدة معالجة المعلومات المالية.

فضلا عن ذلك، تراعي عمليات المراقبة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي تقوم بها سلطات الإشراف والمراقبة على الأشخاص الخاضعين، مدى التزامهم بالتدابير المتعلقة بتطبيق النهج القائم على المخاطر بالفعالية المطلوبة.

ومن جهتها، تعمل وحدة معالجة المعلومات المالية منذ اعتماد تقرير التقييم الوطني للمخاطر، على تطبيق النهج القائم على المخاطر في المجال التشغيلي والتحليل الاستراتيجي المتعلق بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بناء على نتائج التقييم الوطني للمخاطر وقائمة المخاطر الوطنية والقطاعية التي تم تحديديها.

كما أن بعض الإدارات الوطنية قد ارتكزت، تكريسا لمبدأ تطبيق النهج القائم على المخاطر، على المعطيات التي وفرتها عملية تقييم المخاطر من أجل اعتماد استراتيجيات عملها بالنسبة للفترة الممتدة من 2018 إلى 2022.

4.2. تتبع تنفيذ الخطة الوطنية المنبثقة عن نتائج التقييم الوطني للمخاطر

أتاح إعداد تقرير التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب تحديد التهديدات التي تواجه بلادنا وكذا قياس القدرات الوطنية على مواجهة هذه التهديدات، كما مكنت مستويات المخاطر التي تم تحديدها من إعداد خطط عمل قطاعية تهدف إلى معالجة نقاط الضعف التي تم الوقوف عليها، وتخصيص الموارد اللازمة للرفع من القدرات الوطنية لتدبير مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتحكم فيها على نحو فعال.

وقد تولت الوحدة تجميع هذه الخطط القطاعية وتوحيد الإجراءات التي تم اقتراحها من طرف الجهات المعنية، كل في مجال اختصاصه، وقد ترتب عن هذا العمل إعداد خطة عمل وطنية تتوخى الأهداف التالية:

- مراجعة وتطوير التشريعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- تطوير إجراءات الرقابة والتفتيش في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل

الإرهاب؛

- تعزيز قدرات الجهات الوطنية ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل لإرهاب؛
- تعزيز القدرة على الوقاية من جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعلى اكتشافها وملاحقتها؛
- تعزيز التنسيق الوطني والتعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- توفير الإحصائيات وتطوير قواعد البيانات؛
- مكافحة الأنظمة المالية الموازية والحد من مخاطر الاقتصاد غير المهيكل؛
- مكافحة الإرهاب وتمويله.

وخلال شهر يونيو 2020، تم الاعتماد الرسمي لخطة العمل الوطنية المنبثقة عن التقييم الوطني للمخاطر من طرف السيد رئيس الحكومة، الذي وافق على مواصلة اللجنة الوطنية المعنية بالتقييم الوطني للمخاطر عملها، وذلك من خلال السهر على تنفيذ خطة العمل هاته والتنسيق بين المصالح الوطنية المعنية، بما يضمن انسجام والتقائية المشاريع والإجراءات التي يمكن اتخاذها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما طالب الإدارات والهيئات والجهات المعنية بموافاة وحدة معالجة المعلومات المالية بتقارير تتضمن التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها في إطار تنفيذ خطط العمل القطاعية التي تم اقتراحها، متضمنة البيانات والإحصائيات والمعطيات اللازمة، وكذا التهديدات والأساليب والتطبيقات الجديدة المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية التي تم الوقوف عليها بعد اعتماد تقرير التقييم الوطني للمخاطر.

وقد تولت الوحدة من جديد تجميع التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها من طرف مختلف القطاعات المعنية والعمل على انسجامها وتوحيدها، مما أتاح للجنة الوطنية فحص تطور تنفيذها ودراسة تلك التي ما تزال معلقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الأهداف المسطرة بخطة العمل الوطنية قد مكنت الإدارات المعنية من بذل جهود كبيرة في المجالات التي تشكل مخاطر عالية أو مرتفعة نسبيا، تتجلى أهمها في:

- تدريب الضباط المتخصصين في معالجة القضايا المرتبطة بالجرائم مرتفعة المخاطر؛
- تطبيق النهج القائم على المخاطر من قبل سلطات الإشراف والمراقبة؛
- اعتماد النصوص القانونية والتنظيمية؛

- ارتفاع عدد التحقيقات المالية الموازية؛
- ارتفاع عدد قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب أمام المحاكم المختصة وعدد القرارات الصادرة بشأنها؛
- الرفع من وعي قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يتعرضون لها، وبالتزاماتهم القانونية في هذا المجال، ونخص بالذكر المهن القانونية المتمثلة في الموثقين والمحامين والعدول، والتي تخضع لسلطة إشراف ومراقبة الوزارة المكلفة بالعدل.

5.2. الاستعداد لعملية تحيين التقييم الوطني للمخاطر

يتسم التقييم الوطني للمخاطر بكونه عملية مستمرة تقتضي تحديد وفهم التهديدات الوطنية والقطاعية المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب بصفة مستمرة، وذلك بهدف ملاءمة الاستراتيجيات القطاعية لمواكبة المخاطر التي يتم تحديدها والتخفيف من آثارها وتدبيرها على نحو فعال، وقد تضمنت التوجيهات التي قدمها السيد رئيس الحكومة إلى اللجنة الوطنية المعنية بالتقييم الوطني للمخاطر بهذا الخصوص، الشروع في عملية تحيين نتائج تقرير التقييم الوطني الأول لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بتنسيق مع وحدة معالجة المعلومات المالية باعتبارها منسقا للمشروع منذ بدايته سنة 2016.

وفي هذا الإطار، راسلت الوحدة جميع الإدارات والهيئات والجهات المعنية قصد الاستعداد لعملية التحيين، وموافاتها بتقرير يتضمن التهديدات والأساليب والتطبيقات الجديدة المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية، التي تم الوقوف عليها بعد تقرير التقييم الوطني للمخاطر.

موازاة مع ذلك، عملت اللجنة الوطنية على وضع الإطار التنظيمي والعملي لمباشرة عملية التحيين، ويشمل هذا الإطار ما يلي:

- فرق العمل الموضوعاتية التي ستسهر على إعادة تقييم المخاطر الوطنية والقطاعية؛
- أدوات العمل الكفيلة بتجميع المعطيات والمعلومات المطلوبة، وكذا تحديد التهديدات ونقاط الضعف الوطنية والقطاعية؛
- منهجية العمل بخصوص تتبع وإنجاز مراحل عملية التحيين التي تم تحديدها؛
- الجدول الزمني لإنجاز عملية تحيين التقييم الوطني للمخاطر.

3. فعاليات تكوينية وتحسيسية

استمرت الوحدة خلال سنة 2020 في نهج نفس توجه السنة المنصرمة في مجال التكوين والتحسيس، وذلك في احترام تام للتدابير الاحترازية ضد تفشي جائحة كوفيد19.

وفي هذا الصدد، شاركت وحدة معالجة المعلومات المالية خلال الفترة ما بين يوليوز وأكتوبر 2020 في تأطير مجموعة من الفعاليات التواصلية المنظمة بتعاون وتنسيق مع الوزارة المكلفة بالعدل والهيئات الوطنية والجهوية للمهن القانونية، حول دور المحامي والموثق والعدل في تفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- المشاركة في تأطير اجتماع برئاسة السيد وزير العدل مع السادة رؤساء الهيئات المهنية لكل من المحامين والموثقين والعدول بتاريخ 12 مارس 2020؛
- تنظيم يوم تحسيسي بشراكة مع الوزارة المكلفة بالعدل بتاريخ 14 يوليوز 2020، حول دور المحامي في تطبيق مقتضيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لفائدة نقباء هيئات المحامين بالمغرب؛
- المشاركة في تنشيط لقاءات تحسيسية أيام 16 و18 و23 و24 و29 شتنبر و05 و13 نونبر2020 على التوالي، حول دور المحامي في تطبيق مقتضيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لفائدة هيئات المحامين بالرباط وأسفي ومكناس ووجدة والدار البيضاء والعيون وتطوان؛
- المشاركة في تنشيط لقاء تحسيسي يوم فاتح أكتوبر 2020، حول دور العدل في تطبيق مقتضيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لفائدة عدول هيئة الرباط؛
- المشاركة في تنشيط لقاء تحسيسي يوم فاتح أكتوبر 2020، حول دور الموثق في تطبيق مقتضيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لفائدة موثقي هيئة الرباط.

كما شاركت الوحدة في تنشيط لقاء تحسيسي عن بعد، حول دور الموثق في تطبيق مقتضيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي نظمته الوداية الحسنية لقضاة المغرب.

وتأتي هذه اللقاءات في إطار تعزيز التنسيق والتشاور والتعاون بين الوزارة المكلفة بالعدل والوحدة والهيئات الممثلة للمهن القانونية، من أجل الانخراط الإيجابي لهذه المهن في الجهود الوطنية المبذولة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتطبيق الأمثل للمتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة، كما تروم المساهمة في الرفع من فعالية المنظومة الوطنية في هذا المجال وملاءمتها مع المعايير الدولية.

وشكلت هذه اللقاءات مناسبة لتعميم نتائج التقييم الوطني للمخاطر واستعراض الجهود التي قامت بها مختلف الجهات المعنية على ضوء الملاحظات التي أثارها تقرير التقييم المتبادل للمملكة المغربية، وللتذكير بالاستحقاقات المقبلة التي تنتظر بلادنا في هذا المجال، كما كانت فرصة أخرى لتعميم مخرجات التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى ممثلي هذه المهن، ولحثهم على تطبيق النهج القائم على المخاطر في هذا الإطار.

كما شاركت الوحدة، بتاريخ 28 فبراير 2020، في الدورة التدريبية التي نظمها بنك المغرب بالدار البيضاء، خصصت لمشاركة نتائج التقييم الوطني للمخاطر.

4. التنسيق الوطني

اعتبارا لسياق جائحة كوفيد 19 ،أصدرت وحدة معالجة المعلومات المالية مذكرة تحث كافة الشركاء والفاعلين في منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على اليقظة وتعزيز التواصل فيما بينهم مع الاستمرار في نهج مقاربة استباقية في تطبيق تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة بمهامهم من أجل التخفيف من الانعكاس المحتمل للجائحة على الاقتصاد ونزاهة النظام المالي الوطني.

يعتبر التنسيق الوطني إحدى الأولويات الاستراتيجية للوحدة وعنصرا أساسيا يضمن انخراط جميع المتدخلين في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يشكل التنسيق الوطني إطارا لتعزيز التعاون الوطني في هذا الميدان، وآلية للمساهمة الفعالة لمختلف القطاعات المعنية في تحقيق الأهداف الوطنية في هذا المجال.

وهكذا وفي نطاق التقييم المتبادل والمتابعة، تم اعتماد مقاربة تشاركية مبنية على إشراك القطاعات المعنية، حيث قامت الوحدة بمناسبة إعداد تقرير الفعالية وتقرير المتابعة الأول، بوضع برنامج لاجتماعات ثنائية مع القطاعات المعنية.

وتجدر الإشارة في هذا الاتجاه إلى الاجتماع المنعقد برئاسة الحكومة بتاريخ 5 مارس 2020 في موضوع تقييم المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي خصص لعرض ومناقشة الحصيلة المرحلية والجهود المبذولة ومتطلبات مرحلة المتابعة من قبل جهات مختلفة: مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجموعة العمل المالي والاتحاد الأوروبي.

وخلال الاجتماع، تم استعراض الجهود التي بذلتها الوحدة في إطار عملها التشاركي مع كافة القطاعات المعنية، وكذا المبادرات المتخذة من طرف مجموعة من القطاعات، كما تم التذكير بالمسائل التي تكتسي طابعا استعجاليا والمتعلقة خصوصا:

- بوضع إطار قانوني لتطبيق العقوبات المالية المستهدفة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما؛
- بإحداث السجل المركزي للمستفيد الفعلي، حيث يعتبر هذا الموضوع من بين المواضيع الهامة التي يتم التركيز عليها في عملية التقييم وعملية المتابعة، كما يعتبرها الاتحاد الأوروبي مسألة جوهرية، وفي هذا الصدد، اقترح تشكيل لجنة ترأسها الوزارة المكلفة بالمالية، لصياغة مرسوم لتحديد كيفية تنظيم وسير سجل المستفيد الفعلي المنصوص عليه في مشروع القانون رقم 18-12؛

- بالمهن القانونية: ويحظى هذا الموضوع بأهمية كبيرة بالنظر لأوجه القصور التي أثارها فريق التقييم والتي أثرت على النتائج النهائية للتقرير، وفي هذا الصدد، اقترح توجيه دورية تتعلق بواجب اليقظة وإعداد دلائل إرشادية من قبل الوزارة المكلفة بالعدل للمهن القانونية، وتكثيف الدورات التحسيسية الخاصة بها وتشجيعها على تقديم التصريحات بالاشتباه، وكذا تفعيل مهمة الإشراف والمراقبة على هذه المهن في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

بالإضافة إلى الاجتماع رفيع المستوى المشار إليه أعلاه، فقد تم عقد اجتماع أعضاء الوحدة بتاريخ 2 نونبر 2020 والذي يعتبر محطة هامة للتنسيق واتخاذ القرارات المناسبة لمواكبة مختلف الاستحقاقات ذات الصلة بالمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لاسيما ما يتعلق بمتطلبات متابعة المنظومة من قبل مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد تمت الإشارة من قبل إلى أهم ما دار في هذا الاجتماع وأهم القرارات المتخذة.

من جهة أخرى، تم عقد اجتماعات ثنائية مع مجموعة من القطاعات لتقديم عناصر الإجابة على أوجه القصور المتعلقة بالقطاعات المعنية. وهكذا، عقد اجتماعان مع ممثلي الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية، الأول بتاريخ 14 فبراير والثاني بتاريخ 2 مارس 2020 في موضوع التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية من طرف مجموعة العمل المالي. ويهدف هذان الاجتماعان بالخصوص إلى تباحث الإجراءات والتدابير الواجب اتخاذها داخل الآجال المحددة، من أجل الرفع من درجات فعالية النتائج المباشرة التي تهم الوزارة، وخاصة فيما يخص تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

وفي نفس السياق، عقد اجتماع مع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بتاريخ 6 مارس 2020 خصص لمناقشة المقترحات المتعلقة بالإجراءات الموصى بها من طرف المقيمين من أجل تجاوز أوجه القصور والرفع من درجة فعالية النتائج المباشرة ذات الصلة.

5. المشاركة في الأوراش الوطنية

1.5. برنامج الالتزام الضريبي الطوعي

في إطار تفعيل توصيات المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات التي انعقدت سنة 2019، اعتمدت المملكة المغربية، بمقتضى قانون المالية برسم سنة 2020، برنامجا يدخل في إطار ما يسمى ببرامج الالتزام الضريبي الطوعي يتعلق:

- بنظام المساهمة الإبرائية برسم التسوية الطوعية للوضعية الجبائية للخاضع للضريبة (منح فرصة للأشخاص المعنيين من أجل تسوية وضعيتهم تجاه إدارة الضرائب)؛
- بالتسوية التلقائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج (منح الفرصة للأشخاص لتسوية وضعيتهم تجاه مكتب الصرف ومديرية الضرائب بشأن الأموال -أملاك وأصول وودائع- الموجودة بالخارج غير المصرح بها).

يرمي البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- خلق بيئة مواتية لتعزيز النسيج الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي؛
- تحفيز الاستثمار؛
- إرساء مبادئ الالتزام الضريبي الطوعي؛
- تعزيز الثقة بين الإدارة والأشخاص الخاضعين للضريبة؛
- منح فرصة للأشخاص المعنيين من أجل تسوية وضعيتهم تجاه إدارة الضرائب ومكتب الصرف؛
- إعداد إحصائيات دقيقة للموجودات المنشأة بالخارج من طرف المغاربة.

وبهذا الخصوص، اتخذت الوحدة عددا من التدابير وقامت بعدة مبادرات، وهكذا ولأجل التنسيق مع القطاعات المعنية، تم عقد اجتماع بمقر الوحدة حضره ممثلو الوزارة المكلفة بالمالية، وبنك المغرب، ومكتب الصرف، لتدارس التدابير المطلوب اتخاذها على ضوء متطلبات مجموعة العمل المالي ذات الصلة ببرنامج الالتزام الضريبي الطوعي.

وفي هذا الإطار، أشرفت الوحدة على إعداد مذكرة تتضمن الملامح الرئيسية للبرنامج وأسباب تنفيذه ومصفوفة لتقييم مدى احترام النظام المعتمد لمبادئ مجموعة العمل المالي، وعلى أساس هذه المذكرة، قامت سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإعداد تقرير في الموضوع، والذي كان من المقرر أن تتم مناقشته خلال الاجتماع العام الحادي والثلاثين الذي كان مقررا في

أبريل 2020. هذا التقرير أكد على احترام البرنامج المعتمد لمبادئ مجموعة العمل المالي الأربعة، لكن ونظرا لتداعيات كوفيد 19، تم تأجيل الاجتماع العام لغاية نونبر 2020 وتم اعتماد التقرير عن بعد.

بعد ذلك، قامت الوحدة بتبليغ سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التعديلات التي تم إدخالها على البرنامج على إثر اعتماد قانون مالي تعديلي لعكسها في التقرير. وتهم هذه التعديلات:

- تمديد مدة تطبيق برنامج التسوية الطوعية للوضعية الجبائية للخاضع للضريبة لغاية 15 دجنبر2020 بدل 30 يونيو التي كانت مقررة في السابق (المادة 4 من قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6903 بتاريخ 27 يوليوز 2020)؛
- تمديد مدة تطبيق برنامج التسوية التلقائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج لغاية 31 دجنبر2020 بدل 31 أكتوبر 2020 التي كانت مقررة في السابق (المادة 5 من قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020 المذكور أعلاه).

2.5. مكافحة الفساد

في إطار التحضير للدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد التي احتضنتها بلادنا يومي 07 و08 يناير 2020، شاركت الوحدة يوم الخميس 02 يناير 2020 في اجتماع تنسيقي بمقر الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، حضره ممثلو الوزارة المكلفة بالمالية ورئاسة النيابة العامة بالإضافة إلى ممثلي هذه الهيئة والوحدة.

خلال هذا الاجتماع، تم استعراض ومناقشة جدول أعمال المؤتمر، كما تمت مناقشة جدول أعمال المنتدى العربي الذي سيعقد على هامش المؤتمر يوم 07 يناير 2020 حول موضوع "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، مقاربة تشاركية، شاملة ومندمجة ومحفزة على انخراط أوسع وضامنة لتأثير أكبر".

كما ساهمت الوحدة في تحضير أوراق العمل المطلوبة في إطار الإعداد لمشاركة المغرب في الدورة الحادية عشر لفريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالفساد التي نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بمقره بفيينا من 8 إلى 10 يونيو 2020، وفي توفير المعلومات ذات الصلة بالتدابير المتخذة لتعزيز تنفيذ الأحكام الإلزامية الواردة في المادتين 15 (المتعلقة برشوة الموظفين العموميين الوطنيين) و16 (المتعلقة برشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي

المؤسسات الدولية العمومية) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذا المادتين 37 (المتعلقة بالتعاون مع سلطات إنفاذ القانون) و38 (المتعلقة بالتعاون بين السلطات الوطنية) و 39 (المتعلقة بالتعاون بين السلطات الوطنية والقطاع الخاص)، من نفس الاتفاقية.

ومن جهة أخرى، وبصفتها عضوا في اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، شاركت الوحدة في أشغال ورشة عمل نظمتها وحدة تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد على مستوى رئاسة الحكومة، والسفارة البريطانية بالرباط، بغرض تقاسم ومشاركة تجربة المملكة المتحدة في مجال مكافحة الفساد، حول "مبادرات المملكة المتحدة ضد الفساد منذ 1995"، وذلك بتاريخ 8 أكتوبر 2020 بمقر قطاع إصلاح الإدارة التابع للوزارة المكلفة بالاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

تستهدف هذه الورشة مواكبة مجهودات المغرب على مستوى الرؤية والقيم والأهداف، وذلك من أجل تمكين بلادنا من مقاربة أفضل لموضوع مكافحة الفساد.

3.5 الشفافية الضريبية

في إطار التحضير للمرحلة الثانية من استعراض المغرب من قبل المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية الذي سيجري سنة 2021، ساهمت الوحدة بشكل نشيط في إعداد المعلومات وعناصر الإجابة على الاستبيان الذي تم إعداده لهذا الغرض وفقا لإجراءات المنتدى المذكور.

وتجدر الاشارة إلى أن المنتدى العاملي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية هو منتدى متعدد الأطراف يتكون من 160 دولة عضو. ويتولى هذا المنتدى دعم أعضائه لمحاربة التهرب الضريبي من خلال تتبع ومراقبة ومساعدة الدول من أجل تنفيذ المعايير الدولية ذات الصلة بالشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية. وقد تم تبني هذه المعايرين ضمن " نموذج اتفاقية المعلومات الضريبية" والتعليقات المرتبطة التي نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2002، وكذا في المادة 26 من الاتفاقية النموذجية للضرائب لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتعلقة بالدخل والثروة والتعليقات ذات الصلة، كما تم تحديثها في عام 2004.

وقد تم تنفيذ الجولة الأولى من الاستعراض الذي خضع له جميع أعضاء المنتدى على مرحلتين، حيث همت المرحلة الأولى تقييم الإطار القانوني والتنظيمي للدول في مجال تبادل المعلومات، في حين ركزت المرحلة الثانية على التنفيذ الفعلي وفعالية النصوص والمقتضيات التي تم تقييمها سابقًا، وتجدر الإشارة إلى أنه تم وضع آلية إضافية لتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة في هذا السياق، ويبقى الهدف النهائي هو مساعدة الدول على التنفيذ الفعال للمعايير الدولية للشفافية وتبادل المعلومات في المجال الضريبي. وبصفته عضوا في المنتدى منذ عام 2011، خضع المغرب لاستعراض النظراء الأول،

بين يونيو 2014 ونوفمبر 2016 وحصل على تصنيف "ملتزم إلى حد كبير". وساهمت الوحدة بفاعلية في هذه العملية وشاركت في مختلف مراحلها.

بعد إطلاق الجولة الثانية من الاستعراض، تمت دعوة المغرب لتوفير عناصر الإجابة على استبيان يتألف من 115 سؤالاً يتعلق بتبادل المعلومات عند الطلب. وقد تكلفت الوحدة بالإجابة على الأسئلة التي تدخل في مجال اختصاصها، كوحدة معلومات مالية وفاعل محوري في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

4.5 مشاركات أخرى

شاركت الوحدة في الندوة التي نظمت من طرف مجلس المنافسة واللجنة الوطنية لمراقبة وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي يوم 4 مارس 2020 في موضوع: "قانون المنافسة والاقتصاد وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي".

وقد كان الهدف من هذه الندوة هو دراسة العلاقة بين حماية البيانات الشخصية وقانون المنافسة بهدف ضمان الحوكمة الاقتصادية للأسواق، والوصول إلى إيجاد توازن بين المنافسة المشروعة وحماية الأفراد من الممارسات المنافية للمنافسة.

وقد تناولت هذه الندوة مجموعة من المواضيع تتمحور حول:

- حماية البيانات الشخصية وقانون المنافسة والاقتصاد؛
- حماية البيانات الشخصية والمنافسة في قطاع التجارة الإلكترونية؛
- إدارة البيانات الشخصية بواسطة المنصات الرقمية العالمية وتأثيرها على السوق الوطنية.

وقد تم التأكيد خلال فعاليات هذه الندوة على ضرورة تعزيز قدرة المغرب على مواجهة التهديدات المتعلقة بالتطور التكنولوجي والرقمي، لا سيما مع ظهور ممارسات تتعارض مع المنافسة الحرة باستخدام البيانات الشخصية بطريقة غير مشروعة بفضل التسهيلات التي توفرها التقنيات الجديدة.

التقييم المتبادل
للمنظومة الوطنية
لمكافحة غسل الأموال
وتمويل الإرهاب

III. التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

استنادا إلى نتائج تقرير التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي تم اعتماده في الاجتماع العام التاسع والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنعقد في عمان بالأردن في الفترة من 20 إلى 25 أبريل 2019، تقرر دخول المملكة المغربية في عملية المتابعة المعززة للمجموعة، وذلك بسبب بعض أوجه القصور التي ما تزال تعتري المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما تم دخول المملكة المغربية إثر ذلك، في عملية مراقبة فريق مراجعة التعاون الدولي التابع لمجموعة العمل المالي واعتبارها في فترة ملاحظة تنتهي في يونيو 2020، وذلك وفقا لما تقرر في الاجتماع العام للمجموعة الدولية المنعقد في يونيو 2019 بأورلاندو بالولايات المتحدة الأمريكية.

وبهذا، تدخل المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مرحلة جديدة من مراحل تقييم الدول الأعضاء من طرف مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تقتضي مضاعفة الجهود من قبل كل المتدخلين لمعالجة أوجه القصور التي تضمنها التقرير، والمساهمة في خروج المغرب من المتابعة المعززة في أسرع وقت.

1. تقرير المتابعة الأول أمام مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

1.1. السياق العام لتقرير المتابعة الأول للمغرب

طبقا لقرار الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بدخول بلادنا في مسلسل المتابعة المعززة في أبريل 2019، ولإجراءات المجموعة المعمول بها في هذا الإطار، قدم المغرب خلال أكتوبر 2020، تقرير المتابعة المعززة الأول متضمنا طلب إعادة تقييم درجة الالتزام الفني لثلاثة عشر توصية، وذلك بناء على التقدم المحرز منذ اعتماد التقرير.

وقد تم اختيار التوصيات التي تقدمت المملكة المغربية بطلب إعادة تقييمها على أساس منهجية علمية تأخذ بعين الاعتبار الجهود الفعلية المبذولة من طرف السلطات المغربية في المجالات التي تغطيها التوصيات المقترح إعادة تقييمها.

وتم إشراك كافة القطاعات المعنية في مراحل إعداد هذه المنهجية، حيث تم إحداث

لجنة مشتركة، كلفت الوحدة بتنسيق أعمالها، لتجميع المعطيات وصياغة تقرير المتابعة الأول، حيث عقدت اجتماعات ثنائية ومتعددة الأطراف مع بعض القطاعات المعنية.

وبالنظر للظروف المرتبطة بتفشي جائحة كوفيد 19، كان من المقرر مناقشة تقرير المتابعة واعتماده عن طريق التمرير (عن بعد)، إلا أن توصل سكريتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بملاحظات مجموعة من الدول الأعضاء والمراقبين ودول أخرى من الشبكة الدولية حول تقرير المتابعة للمغرب، أدى إلى إرجاء مناقشة واعتماد التقرير إلى الاجتماع العام للمجموعة في نونبر 2020.

واستنادا لتعليقات واستفسارات الشبكة الدولية بخصوص تقرير المتابعة الأول لبلادنا، قامت سكرتارية المجموعة بإعداد ورقة للمسائل الرئيسية التي ستعرض للمناقشة أمام فريق عمل التقييم المتبادل وأمام الاجتماع العام للمجموعة. وتتضمن هذه الورقة التوصيات التي تستدعي تقديم المزيد من التفسيرات والإيضاحات بشأنها، وكذا تلك التي تقدم المغرب بطلب إدراجها للمناقشة ضمن المسائل الرئيسية.

2.1. التحضير للاجتماع العام الحادي والثلاثين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

استعدادا لمناقشة تقرير المتابعة الأول للمملكة المغربية خلال الاجتماع العام الحادي والثلاثين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي تقرر عقده عن بعد في أبريل 2020، حددت وحدة معالجة المعلومات المالية إطارا للتنسيق والتعاون مع مختلف المتدخلين الوطنيين بهدف الاستعداد الجيد لمناقشة توصيات الخبراء المقيمين، وتقديم التوضيحات والبيانات اللازمة بخصوص المسائل الأساسية المعروضة للنقاش أمام فريق العمل والاجتماع العام للمجموعة.

وفي هذا الصدد، ترأس السيد رئيس الحكومة بتاريخ 05 مارس 2020، اجتماعا للجنة الوزارية، خصص جدول أعماله لتدارس الإجراءات المطلوب اتخاذها تحضيرا للاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي سيناقش أول تقرير متابعة للمغرب، وكذا التدابير الواجب القيام بها لتفادي إدراج بلادنا ضمن اللوائح السلبية لمجموعة العمل المالي، كما تم خلال هذا اللقاء عرض المراحل المقبلة لفترة المتابعة من طرف فريق مراجعة التعاون الدولي التابع لهذه المجموعة.

وكان هذا الاجتماع فرصة للتذكير بالإكراهات التي تواجهها المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ظل دخول المغرب في مرحلة المتابعة من قبل المنظمات الجهوية والدولية المختصة، وما يتطلبه ذلك من تعبئة ومن إجراءات لتدبير هذه المرحلة بالشكل المناسب وتفادي أي تصنيف سلبي للمغرب في هذا المجال.

كما أجمع السادة الوزراء على ضرورة ملاءمة المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المعايير الدولية من خلال إدخال التعديلات المطلوبة، مع مراعاة خصوصيات بلادنا.

ومن جهته، قدم السيد رئيس و حدة معالجة المعلومات المالية توضيحات حول المراحل المقبلة لعملية المتابعة من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأشغال الاجتماع العام المقبل للمجموعة الذي سيعرف مناقشة تقرير المتابعة الأول للمغرب المتضمن طلب رفع درجات مجموعة من التوصيات، ومناقشة تقرير المغرب حول برنامج الالتزام الضريبي الطوعي.

كما تم التذكير بالمحطات المقبلة المتعلقة بالمتابعة من طرف مجموعة العمل المالي، حيث يتعين على المغرب تقديم تقرير يتضمن كافة الإجراءات المتخذة لمعالجة أوجه القصور التي أثارها تقرير التقييم المتبادل، ومناقشته، في إطار لقاء مباشر "وجها لوجه"، مع خبراء الفريق المشترك لإفريقيا التابع لفريق مراجعة التعاون الدولي. وأجمع أعضاء اللجنة الوزارية على حساسية هذه المرحلة وعلى ضرورة تعزيز الجهود لمعالجة أوجه القصور المذكورة في أسرع وقت لتفادي إدراج المغرب في اللوائح السلبية والخروج من مرحلة المتابعة المعززة في فترة قصيرة.

وقد تمخضت عن هذا الاجتماع الرفيع المستوى مجموعة من القرارات، يتلخص أهمها في:

- التعبئة المكثفة لكافة الشركاء الوطنيين بهدف الاستعداد الجيد لهذه المراحل المقبلة في مسلسل المتابعة المعززة للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- التسريع باعتماد مشروع القانون رقم 18-12 بتغيير وتتميم بعض مقتضيات القانون الجنائي وقانون مكافحة غسل الأموال؛
- تعيين الوزارة المكلفة بالعدل لتنسيق أعمال اللجنة التقنية التي ستتكلف بإعداد مشروع المرسوم المتعلق باللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المالية المستهدفة وتحديد كيفيات اشتغالها؛
- تشكيل لجنة تحت إشراف الوزارة المكلفة بالمالية لصياغة مرسوم لتحديد كيفية تنظيم وسير سجل المستفيد الفعلي المنصوص عليه في مشروع القانون رقم 18-12؛
- إعداد نصوص تنظيمية تتعلق بواجب اليقظة وتعميمها على المهن القانونية، وتفعيل مهمة الإشراف والمراقبة وتنظيم دورات تحسيسية لفائدة هذه المهن.

وكان هذ الاجتماع، الذي يعكس الإرادة السياسية الواضحة للسلطات المغربية لملاءمة المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المعايير

الدولية، تنفيذا لالتزاماتها، فرصة أيضا لتثمين تعبئة كافة القطاعات الوزارية والهيئات والمؤسسات المعنية تحضيرا لمناقشة تقرير المتابعة الأول للمملكة المغربية خلال الاجتماع العام الحادي والثلاثين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد قامت الوحدة في هذا الإطار، بعقد عدة اجتماعات تنسيقية مع القطاعات المعنية لدراسة عناصر الأجوبة والتدابير والإجراءات التي تم اتخاذها للإجابة على ملاحظات واستفسارات الخبراء المقيمين والشبكة الدولية بخصوص التوصيات التي تم إدراجها ضمن ورقة المسائل الرئيسية.

3.1. مناقشة واعتماد تقرير المتابعة الأول للمملكة المغربية

تمت مناقشة تقرير المتابعة المعززة الأول للمملكة المغربية خلال الاجتماع العام الحادي والثلاثين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي تم عقده عن بعد خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 19 نونبر 2020.

وقد مثل المغرب في هذا الاجتماع وفد رفيع المستوى ضم بالإضافة إلى مسؤولي الوحدة، ممثلين عن مختلف القطاعات الوزارية المعنية (الداخلية، العدل، الدفاع الوطني، الاقتصاد والمالية)، ورئاسة النيابة العامة، والمديرية العامة للأمن الوطني والقيادة العليا للدرك الملكي وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، بالإضافة إلى ممثلين عن سلطات الإشراف والمراقبة على القطاع المالي (بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي ومكتب الصرف).

وتتعلق المسائل الرئيسية التي تم إدراجها للمناقشة ضمن جدول أعمال فريق عمل التقييم المتبادل، مناقشة ملاحظات الشبكة الدولية بخصوص التوصية رقم 8 المتعلقة بالمنظمات غير الهادفة للربح، والتوصية رقم 26 المتعلقة بالتنظيم والرقابة على المؤسسات المالية، والتوصية رقم 19 المتعلقة بالدول عالية المخاطر، فيما لم تثر باقي التوصيات أية ملاحظات.

وقد قدم الوفد المغربي التوضيحات الكافية والمقنعة حول الجهود التي قامت بها المملكة المغربية لمعالجة أوجه القصور المتعلقة بهذه التوصيات، والتي مكنت من الحصول على إشادة أغلب الأطراف المتدخلة بما في ذلك مجموعة العمل المالي، وكذا دعم جل الدول الأعضاء بالمجموعة لطلب المغرب الرامي إلى رفع درجة الالتزام المتعلقة بهذه التوصيات.

وقد أسفرت جهود الوفد المغربي والتنسيق المحكم الذي أشرفت عليه الوحدة عن اعتماد فريق عمل التقييم المتبادل قراره برفع توصية للاجتماع العام لرفع درجة الالتزام بكل هذه التوصيات.

ويوضح الجدول الموالي درجات الالتزام الممنوحة للتوصيات الثلاثة عشر "13"، بعد مناقشتها واعتمادها من طرف الاجتماع العام للمجموعة المنعقد في نونبر 2020.

التوصية	موضوع التوصية	درجة الالتزام في تقرير التقييم المتبادل أبريل 2019	درجة التقييم بعد اعتماد تقرير المتابعة الأول نونبر 2020
1	تقييم المخاطر وتطبيق المنهج القائم على المخاطر	ملتزم جزئيا	ملتزم إلى حد كبير
2	التعاون والتنسيق الوطني	ملتزم جزئيا	ملتزم إلى حد كبير
8	المنظمات غير الهادفة للربح	غير ملتزم	ملتزم إلى حد كبير
10	العناية الواجبة تجاه العملاء	ملتزم جزئيا	ملتزم إلى حد كبير
12	الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر	ملتزم جزئيا	ملتزم إلى حد كبير
13	علاقات المراسلة المصرفية	ملتزم جزئيا	ملتزم
17	الاعتماد على الأطراف الثالثة	ملتزم جزئيا	ملتزم
18	الرقابة الداخلية والفروع والشركات التابعة في الخارج	ملتزم جزئيا	ملتزم إلى حد كبير
19	الدول مرتفعة المخاطر	ملتزم جزئيا	ملتزم إلى حد كبير
20	الإبلاغ عن العمليات المشبوهة	ملتزم جزئيا	ملتزم إلى حد كبير
26	التنظيم والرقابة على المؤسسات المالية	ملتزم جزئيا	ملتزم إلى حد كبير
33	الإحصائيات	ملتزم جزئيا	ملتزم إلى حد كبير
34	الإرشادات والتغذية العكسية	ملتزم جزئيا	ملتزم إلى حد كبير

ويعزى هذا النجاح الذي حققه المغرب إلى الجهود القيمة التي بذلتها السلطات المغربية في توفير المعطيات والوثائق التي مكنت من إقناع الخبراء المقيمين والمراقبين الذي استحق إشادة الدول الأعضاء والمراقبين خلال الاجتماع العام المذكور، كما أن الدور المحوري والتنسيقي الذي لعبته الوحدة، وفعالية استراتيجية العمل التي اعتمدتها بلادنا منذ اعتماد تقرير التقييم المتبادل في أبريل 2019، ساهمت بشكل كبير في تحقيق هذه النتيجة.

2. مسلسل المتابعة من طرف فريق مراجعة التعاون الدولي

عرفت سنة 2020 سلسلة من التطورات ذات الصلة بمسلسل المتابعة، خاصة من طرف فريق مراجعة التعاون الدولي. ففي هذا الإطار واستعدادا لانتهاء فترة الملاحظة من طرف مجموعة العمل المالي التي تزامنت مع متم شهر أكتوبر 2020، اتخذت وحدة معالجة المعلومات المالية مجموعة من التدابير تمثلت فيما يلي:

- تأسيس لجينة داخل الوحدة تضم تقنيين تعمل على متابعة الإجراءات المطلوبة من طرف مجموعة العمل المالي؛
- إشراك جميع الفاعلين في تحضير العناصر اللازمة لتقرير ما بعد فترة الملاحظة من طرف فريق مراجعة التعاون الدولي؛
- تحضير بطائق تقنية وإرسالها إلى الفاعلين مع اقتراحات حول العناصر والإجراءات المطلوبة للاستجابة إلى توصيات المراجعين؛
- عقد اجتماعات تحسيسية بخصوص الاجراءات والمراحل المستقبلية؛
- تحضير المصفوفة التي تشمل العناصر المطلوبة من طرف فريق مراجعة التعاون الدولي؛
- تأسيس لجنة تقنية تتشكل من ممثلي مختلف الجهات الوطنية المعنية لمواكبة المراحل المقبلة للتقييم واتخاذ كافة التدابير المطلوبة لملاءمة المنظومة الوطنية مع المعايير الدولية، سواء على مستوى الالتزام الفني أو الفعالية.

هكذا، قامت وحدة معالجة المعلومات المالية، بصفتها المنسق الوطني في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ونقطة الاتصال بين السلطات المغربية وفريق مراجعة التعاون الدولي، بتجميع مساهمات مختلف القطاعات لإعداد تقرير ما بعد فترة الملاحظة وإرساله بتاريخ 27 نونبر 2020 إلى الفريق المشترك لإفريقيا والشرق الأوسط التابع لفريق مراجعة التعاون الدولي والمكلف بتقييم مدى تقدم المملكة على مستوى فعالية المنظومة منذ اعتماد تقرير التقييم المتبادل في أبريل 2019 من طرف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

من جهة أخرى، وفي إطار إعداد تقرير المملكة المغربية من قبل الفريق المشترك لإفريقيا والشرق الأوسط، توصلت الوحدة، بالعديد من الاستفسارات التي سجلها خبراء الفريق المشترك لاستكمال تحليل مختلف النتائج المباشرة، حيث تم توفير كل الإيضاحات والمعلومات المطلوبة بتنسيق مع مختلف الشركاء الوطنيين. وعلى إثر ذلك، ووفقا للإجراءات المعتمدة من قبل الفريق المذكور، تم تحديد تاريخ اللقاء المباشر الذي يجمع أعضاء الفريق بالسلطات المغربية والذي ستناقش خلاله الملاحظات الواردة في التقرير وسيكون فرصة للسلطات المغربية لتوفير أية إيضاحات إضافية والإجابة عن أية استفسارات يبديها الخبراء. وبناء على نتائج التقرير والنقاشات التي ستدور خلال اللقاء المباشر، سيقوم الفريق المشترك بإعداد خطة العمل التي يتعين على المغرب تنفيذها لتجاوز أوجه القصور التي أثارها التقرير، والتي سترفع من قبل فريق مراجعة التعاون الدولي للاعتماد من قبل مجموعة العمل المالي خلال الاجتماع العام لهذه الأخيرة المرتقب في فبراير 2021.

التعاون الدولي

IV. التعاون الدولي

1. مجوعة العمل المالي

شاركت وحدة معالجة المعلومات المالية في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي المنعقد في مدينة باريس الفرنسية ما بين 16 و21 فبراير2020، إذ أسفر الاجتماع المذكور عن مجموعة من القرارات، أبرزها صدور تحديث في صيغة البلاغ العلني لمجموعة العمل المالي والذي يوضح المعنى الصحيح لخضوع بلد ما للمتابعة المعززة من طرف مجموعة العمل المالي، إذ أوضحت المجموعة أنها عندما تضع بلدا ما في مسلسل المتابعة المعززة، فهذا يعني أن البلد ملتزم بالإسراع في معالجة أوجه القصور المحددة في الإطار الزمني المتفق عليه. وأوضحت مجموعة العمل المالي كذلك أنها تواصل العمل مع الدول في إطار المتابعة المعززة مع مطالبتها بتقديم بيانات بخصوص التقدم المحرز في معالجة أوجه القصور المحددة. كما تدعو مجموعة العمل المالي هذه الدول إلى استكمال تنفيذ خطط العمل المتفق عليها ضمن الآجال المحددة.

المشاركة في الاجتماع الافتراضي للفريق المعني بالمراجعة الاستراتيجية لعمليات التقييم المستقبلية بمجموعة العمل المالي.

عقد الاجتماع برئاسة السيد رئيس مجموعة العمل المالي بتاريخ 25 ماي 2020، للبحث عن اعتماد طريقة أنجع وأكثر كفاءة في عملية التقييم تقود إلى تطبيق فعال لمعايير هذه المجموعة، واستهداف النواحي الهامة في الدولة محل التقييم وضمان اتساق أكثر للتقارير، وأن تكون مخرجات عملية التقييم مبنية على المخاطر بشكل أكبر.

من جهة أخرى، استضافت المملكة المغربية الاجتماع الدوري للفريق المشترك لإفريقيا التابع لمجموعة العمل المالي، الذي تم عقده خلال الفترة من 15 إلى 17 يناير 2020.

ويختص هذا الفريق بمناقشة تقارير المتابعة لدول المنطقة ومتابعة الجهود التي تقوم بها الدول لمعالجة أوجه القصور الاستراتيجية التي تثيرها تقارير التقييم المتبادل، قبل أن يرفع تقاريره لفريق مراجعة التعاون الدولي الذي يحيلها بدوره على الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لاتخاذ القرارات المناسبة.

وقد مكن تنظيم هذا الاجتماع من التعرف عن قرب على كيفية مناقشة الملفات والاستفادة من تجارب بعض الدول الأخرى (الوقوف على كيفية مناقشة التقارير،

كيف يتم اختيار النتائج المباشرة التي سيتم التركيز عليها أثناء المناقشة، وما هي المواضيع التي يتم التركيز عليها والتي غالبا ما تؤخر خروج الدول من مسلسل المتابعة...).

2. مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ترأس السيد رئيس وحدة معالجة المعلومات المالية الوفد المغربي الذي شارك في الاجتماع الحادي والثلاثين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنعقد برئاسة جمهورية مصر العربية في الفترة من 17 إلى 19 نوفمبر 2020 والذي عرف مناقشة تقرير المتابعة المعززة الأول للمملكة المغربية المتضمن طلب إعادة تقييم درجة 13 توصية. وقد شارك ضمن الوفد المغربي ممثلو القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية المعنية.

وكان من المتوقع أن يعقد هذا الاجتماع في أبريل 2020، لكن ظروف جائحة كوفيد 19 حالت دون ذلك.

خلال هذا الاجتماع، تمت مناقشة العديد من القضايا التي تهم المجموعة وتم اتخاذ العديد من القرارات (أنظر أدناه).

وقد شارك مسؤول بالوحدة، كرئيس مشارك لفريق التطبيقات والمساعدات الفنية، في تسيير الاجتماع الخاص بالفريق. كما شارك ممثلو الوفد المغربي في فعاليات فرق العمل والمنتديات التي تعقد اجتماعاتها على هامش الاجتماع العام، بالإضافة إلى فعاليات الاجتماع العام.

وقد عرف هذا الاجتماع مناقشة تقرير المغرب، حيث أسفرت المناقشة، سواء في فريق عمل التقييم المتبادل أو في الاجتماع العام، عن موافقة الدول الأعضاء والمراقبين على رفع درجات التوصيات الثلاثة عشر موضوع طلب المغرب، مما جعل المغرب يحظى بإشادة من قبل المشاركين في الاجتماع.

نتائج أعمال الاجتماع العام الحادي والثلاثين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 17-19 نوفمبر 2020

ناقش الاجتماع العام خلال جلساته العديد من الموضوعات الهامة المتعلقة بمجالات عمل المجموعة وأنشطتها واتخذ العديد من القرارات الهامة في هذا الصدد، من أهمها:

- الموافقة على تعيين الأستاذ سليمان بن رشيد الجبرين، من المملكة العربية السعودية، سكرتيراً تنفيذياً للمجموعة اعتباراً من الأول من يناير 2021، وذلك عن الفترة الممتدة من العام 2021 إلى العام 2024، بعد الاطلاع على الترشيحات المقدمة؛

- الموافقة على طلب جمهورية مصر العربية مواصلة رئاسة المجموعة خلال سنة 2021، على أن تتولى المملكة المغربية منصب نائب الرئيس؛

- قبول طلب المفوضية الأوروبية كمراقب لدى المجموعة؛

- مناقشة ما تم إنجازه من خطة العمل المقترحة من قبل مجموعة العمل المالي لزيادة فعالية أداء المجموعة، حيث تم اعتبار الحصيلة إيجابية؛

- تحديد موعد انعقاد الاجتماع العام القادم الثاني والثلاثين خلال شهر مايو 2021.

عمليات التقييم المتبادل والمتابعة

- استعرض الاجتماع العام التقدم الذي أحرزته بعض الدول الأعضاء، ضمنها المغرب، في مجال الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأثنى على الإنجازات التي تحققت في تعزيز أنظمتها ذات العلاقة في ضوء الخطة الموضوعة في تقرير التقييم المتبادل لكل منها؛

- اعتماد الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية وورقة إجراءات الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل وعملية المتابعة بناءً على الملاحظات التي أثيرت في اجتماع فريق عمل التقييم المتبادل؛

- اعتماد تقارير المتابعة المعززة التي تتضمن طلب إعادة تقييم درجات الالتزام الفني لكل من الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمملكة المغربية، كما اعتمد تقرير الجمهورية التونسية (بدون طلب إعادة تقييم درجات الالتزام الفني)؛

- اعتماد تقريرين مقدمين من قبل المملكة المغربية والجمهورية التونسية حول برنامج الالتزام الضريبي الطوعي؛

- الموافقة على طلب الجمهورية اللبنانية بتأجيل عملية التقييم المتبادل لمدة سنة بسبب الظروف الاستثنائية للدولة؛

- اعتماد ورقة الإجراءات الاستثنائية في التعامل مع عمليات التقييم خلال فترة جائحة كوفيد 19.

المساعدات الفنية والتطبيقات

- الموافقة على طلب تمديد فترة تنفيذ مشروع التطبيقات حول "مكافحة غسل الأموال عبر جريمتي الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين" إلى أبريل 2021، والخطة الزمنية المحدثة للمشروع، وحث الدول الأعضاء على المشاركة الفاعلة في المشروع؛

- اعتماد الخطة التدريبية المقدمة لعامي 2020-2021، بعد الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الدول الأعضاء عليها، والنظر في إعداد قائمة بالبرامج التدريبية التي يمكن عقدها افتراضياً "عن بعد" للعام 2021؛

- اعتماد المصفوفة المقدمة بشأن تحديد احتياجات الدول من المساعدات الفنية وتفويض السكرتارية في السعي لتوفيرها بالتنسيق مع الجهات المانحة؛

- الاطلاع على الجلسات التعريفية التي نظمتها المجموعة خلال الفترة من نوفمبر 2019 إلى نوفمبر 2020؛

- اعتماد تقرير لجنة التقييم الوطني للمخاطر والبنود التي ناقشها، أهمها موضوع استبدال مسمى "لجنة التقييم الوطني للمخاطر" بالتسمية المقترحة "لجنة المخاطر" بهدف توسيع أعمال اللجنة، لتكون معنية بالنظر في المخاطر بشكل عام، وتعميم الورقة المعدة من قبل سكرتارية المجموعة على الدول الأعضاء والمراقبين من أجل أخذ مرئياتهم حول مهام اللجنة؛

- استعراض وضع الدول الأعضاء حول مراحلها في إطار عملية التقييم الوطني للمخاطر.

3. مجموعة إيغمونت

شاركت الوحدة في اجتماعات فرق العمل المنبثقة عن مجموعة إيغمونت، خلال الفترة من 27 إلى 30 يناير 2020، ببالاكلافا، جزر موريشيوس، وخاصة الفرق المختصة بتبادل المعلومات والسياسات، والإجراءات، والمساعدة الفنية، والتكوين.

كما شارك ممثلو الوحدة في اجتماعات فرق العمل الموضوعاتية، وخاصة منها ما يتعلق بمخاطر الجرائم السيبريانية، ومشروع تكنولوجيا المعلوميات، ودور وحدات المعلومات المالية في استرداد الأموال، والمعايير الدولية في مجال تبادل المعلومات.

وعلى هامش هذه اللقاءات، شارك ممثلو الوحدة في اجتماع وحدات المعلومات المالية الفرنكوفونية برئاسة الوحدة الفرنسية وبحضور وحدة موناكو والعديد من ممثلي الوحدات الإفريقية الناطقة بالفرنسية. وتضمن جدول أعمال هذا الاجتماع دراسة طرق تنظيم وتسيير هذه المجموعة وكذا التحضير للاجتماع المزمع عقده بموناكو بدعوة من وحدة هذا البلد.

وقد خضعت وحدة معالجة المعلومات المالية منذ شهر مارس 2020 إلى سلسلة من عمليات التقييم من طرف مجموعة إيغمونت، المنضوية تحت إسم (TRIGGER 3)، والتي تدخل في إطار المراجعة من طرف فريق العمل المكلف بتقييم العضوية والالتزام داخل المجموعة، وذلك اعتمادا على نتائج تقييم مجموعة العمل المالي ذات الصلة بعمل وحدات المعلومات المالية.

ففي هذا الصدد، تم الاعتماد في تقييم وحدة معالجة المعلومات المالية على النتائج المتحصل عليها من خلال تقرير التقييم المتبادل المعتمد من طرف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أبريل 2019.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقييم يأتي في إطار تأكيد المجموعة لاستمرار أهلية وحدات معالجة المعلومات المالية للعضوية داخل مجموعة إيغمونت.

بعد عقد عدة اجتماعات وتبادل المعلومات مع كل من فريق العمل والمراجع الذي تم تعيينه من طرف سكريتارية مجموعة إيغمونت، تم تقديم الشروحات التقنية اللازمة، ونجحت الوحدة في إثبات التزامها بمبادئ مجموعة إيغمونت لتبادل المعلومات.

وتجدر الإشارة أن وحدة معالجة المعلومات المالية عضو نشيط داخل مجموعة إيغمونت منذ يوليوز 2011، حيث سبق أن شاركت في عدة مشاريع تشغيلية وساهمت في تأطير دورات تدريبية للوحدات الأعضاء كما ترأست بالشراكة أحد فرق العمل ودعمت انضمام وحدة أخرى إلى المجموعة.

مشروع تحليل استراتيجي لمجموعة إيغمونت متعلق ب «شركات التكنولوجيا المالية والتكنولوجيات الجديدة"

خلال عام 2020، شاركت الوحدة في مشروع تحليل استراتيجي لمجموعة إيغمونت متعلق ب "شركات التكنولوجيا المالية والتكنولوجيات الجديدة" تم إرساله إلى الوحدات المالية عبر منصة "ESW" الآمنة.

وكجزء من هذا المشروع، غطت مشاركة الوحدة المواضيع التالية:

- تعريف المصطلحات المحلية لـشركات التكنولوجيا المالية من خلال الخدمات الواردة في هذا التعريف؛
- تحديد شركات التكنولوجيا المالية العاملة في كل بلد وتنظيمها؛
- نظام التصريح بالاشتباه؛
- التعاون بين وحدات معالجة المعلومات المالية؛
- المعلومات التقنية وجودة المعلومات الواردة من شركات التكنولوجيا المالية؛
- تحليل المعلومات الواردة من شركات التكنولوجيا المالية؛
- مستوى التصريح بالاشتباه؛
- ردود الفعل من أجل شركات التكنولوجيا المالية.

4. أشكال أخرى للتعاون

1.4. اجتماع تنسيقي مع ممثلي سفارة الولايات المتحدة بالرباط

قامت وحدة معالجة المعلومات المالية، بصفتها المنسق الوطني في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بترؤس اجتماع تم عقده بتاريخ 11 نونبر 2020 بمقر بنك المغرب، يضم جميع المتدخلين المعنيين بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وممثلي سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالرباط.

جاء هذا الاجتماع بطلب من الجهات الأمريكية، بغية الاطلاع على ما تم إنجازه في مجال مكافحة غسل الأموال سواء فيما يتعلق بالنصوص القانونية أو فيما يتعلق بفعالية المنظومة الوطنية واستجابتها للمعايير الدولية.

حضر هذا الاجتماع ممثلو جهات إنفاذ القانون وبنك المغرب والوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية، الذين قدموا، كل حسب اختصاصه، وصفا لما تم تحقيقه من إنجازات منذ اعتماد تقرير التقييم المتبادل من طرف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

2.4. المساهمة في دراسات معدة من طرف مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجموعة "إيغمونت"

وتتمثل هذه المساهمة في:

- الاستبيان الذي أعدته مجموعة "إيغمونت" في إطار الدراسة التي تقوم بها حول التهديدات والمخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا المالية وبالجرائم السيبرانية؛
- الاستبيان الذي أعدته مجموعة العمل المالي حول "الاتجار غير المشروع بالحياة البرية" وآخر" حول العملات الافتراضية"؛
- استبيان لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لطلب معلومات وحالات عملية بخصوص مشروع التطبيقات حول "غسل الأموال الناتجة عن الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين" تنزيلا لقرار الاجتماع العام الثلاثين للمجموعة المنعقد في نوفمبر 2019، الذي وافق على توصية فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات بشأن دراسة مشروع تطبيقات جديد.

الملاحق

الملحق 1 : إحصائيات الأنشطة التشغيلية لسنة 2020

I- على الصعيد الوطني

1. تبادل المعلومات مع الأشخاص الخاضعين

التصريحات بالاشتباه

عدد التصريحات بالاشتباه الواردة ما بين سنتي 2015 و 2020

نوع التصريح بالاشتباه	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
عدد التصريحات بالاشتباه المرتبطة بجرائم غسل الأموال	305	422	687	1059	1674	2113	**6260**
عدد التصريحات بالاشتباه المرتبطة بجرائم تمويل الإرهاب	13	15	35	29	63	24	**179**
مجموع التصريحات بالاشتباه	318	437	722	1088	1737	2137	**6439**

فئة الأشخاص الخاضعين	عدد التصريحات بالاشتباه الواردة الخاصة بغسل الأموال 2020	عدد التصريحات بالاشتباه الواردة الخاصة بتمويل الإرهاب 2020	مجموع التصريحات بالاشتباه الواردة 2020	%
البنوك	826	8	834	39,0
مؤسسات الأداء	668	9	677	31,7
مؤسسات الأداء - تدبير وسائل الأداء	472	2	474	22,2
شركات التمويل	83	-	83	3,9
البنوك التشاركية	21	-	21	1,0
شركات التأمين وإعادة التأمين	3	4	7	0,3
البنوك الحرة	3	-	3	0,1
جمعيات القروض الصغرى	23	1	24	1,1
المحامون	3	-	3	0,1
مكاتب الصرف	1	-	1	0,1
الكازينوهات	1	-	1	0,1
الموثقون	7	-	7	0,3
شركات التمويل - القروض العقارية	1	-	1	0,1
شركات التمويل - الائتمان - التأجير	1	-	1	0,1
المجموع	**2113**	**24**	**2137**	**100**

وصف طلبات المعلومات	عدد طلبات المعلومات سنة 2017	عدد طلبات المعلومات سنة 2018	عدد طلبات المعلومات سنة 2019	عدد طلبات المعلومات سنة 2020
طلب المعلومات المتعلقة بالعمليات	1147	1745	3558	9426
صرف عملات من طرف أشخاص ذاتيين	10	3	1	2
العمليات المسجلة على حساب بنكي	237	382	644	1208
عمليات تحويل الأموال من طرف أشخاص ذاتيين	900	1360	2856	8087
المعاملات الخاصة بتحويل الأموال المتعلقة بوثيقة تعريف	-	-	57	129
طلبات متعلقة بوثائق	93	102	145	213
وثائق متعلقة بأشخاص ذاتيين	58	17	34	52
وثائق متعلقة بحسابات	30	74	104	102
وثائق متعلقة بأشخاص اعتباريين	5	11	7	59
طلبات متعلقة بحسابات	2629	5627	9232	24818
معلومات إضافية متعلقة بحسابات	230	470	601	932
حسابات متعلقة بأشخاص اعتباريين	376	979	1281	2478
حسابات متعلقة بأشخاص ذاتيين	2023	4178	7115	21016
حسابات متعلقة بوثيقة التعريف	-	-	235	392
طلبات متعلقة بأشخاص	19	10	17	3
أشخاص ذاتيون	19	10	17	3
طلبات متعلقة بمنتجات	11	27	4	96
منتجات متعلقة بأشخاص ذاتيين	10	11	2	94
منتجات متعلقة بحساب بنكي	1	16	2	2
طلبات متعلقة بلوائح الأمم المتحدة 1989/1267 و1988	25	15	19	10
لوائح متعلقة بالقرار رقم 1988	1	1	1	-
لوائح متعلقة بالقرار رقم 1989/1267	24	14	18	10
طلبات أخرى	-	-	-	94
المجموع	**3924**	**7526**	**12975**	**34660**

2. تبادل المعلومات في إطار المادة 22 من القانون 05-43

التصريحات التلقائية الوطنية الواردة

التطور السنوي للتصريحات التلقائية الوطنية الواردة

النوع	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
التصريحات التلقائية الواردة من الشركاء الوطنيين	7	6	8	27	18	66

التحقيقات المالية الموازية

النوع	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
الطلبات الواردة من سلطات إنفاذ القانون	4	4	29	181	224	442

3. مذكرات الإحالة على النيابة العامة

إحصائيات منذ عام 2015

نوع الإحالة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
مذكرات الإحالة المتعلقة بغسل الأموال	18	19	14	12	26	37	**126**
مذكرات الإحالة المتعلقة بتمويل الإرهاب	-	-	-	3	3	4	**10**
المجموع	**18**	**19**	**14**	**15**	**29**	**41**	**136**

II- على الصعيد الدولي

طلب المعلومات والمراسلات التلقائية الدولية الواردة

النوع	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
طلبات المعلومات الواردة من الوحدات النظيرة	132	113	97	94	88	74	**598**
طلبات المعلومات الموجهة إلى الوحدات النظيرة	21	4	5	13	76	85	**204**
التصريحات التلقائية الواردة من الوحدات النظيرة	424	505	197	52	67	43	**1288**
المجموع	**577**	**622**	**299**	**159**	**231**	**202**	**2090**

الملحق 2 : الأنماط

النمط رقم 1

الاشتباه	احتيال من خلال جمع التبرعات واستغلال ظروف وباء كوفيد 19
الاطراف	أشخاص ذاتيون
البلدان المعنية	المغرب، بلدان أجنبية
القنوات المستعملة	مؤسسات الأداء البنوك
الاليات المستعملة	تحويل الأموال إيداعات وسحوبات نقدية
مؤشرات الاشتباه	تردد وحجم المعاملات المنفذة عدم اتساق المعاملات المنفذة مع الوضع الاقتصادي للأشخاص المعنيين زيادة غير عادية في الثروة عدم وجود المستندات الثبوتية بحجة الحجر الصحي نشاط العملاء على شبكات التواصل الاجتماعي
الوقائع	يشتبه المصرح باستغلال الأشخاص المتورطين للأزمة الصحية الناجمة عن وباء كوفيد 19 بالقيام بحملة جمع للتبرعات من خلال شبكات التواصل الاجتماعي ذات طابع مشبوه مصاحبة بتطور غير عادي في نشاطهم وتراثهم
نتائج التحليل	تلقى المتورطون تحويلات نقدية محلية ودولية أو دفوعات نقدية من طرف ثالث أو تحويلات نقدية عالية التردد خلال فترة قصيرة دون مبرر اقتصادي أو علاقات تجارية، من طرف عدة أشخاص يمكن أن يكونوا ضحايا للاحتيال

النمط رقم 2

الاشتباه	استعمال أسماء مستعارة لتحويل القروض الممنوحة لأطراف ثالثة
الأطراف	أشخاص ذاتيون
البلدان المعنية	المغرب
القنوات المستعملة	مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
الآليات المستعملة	قروض
مؤشرات الاشتباه	آجال استحقاق القرض بدون تحصيل. استخدام الوسطاء لمنح العديد من القروض.
الوقائع	اشتبه المصرح في تورط الأشخاص في تحويل قروض عن طريق استعمال أسماء مستعارة
نتائج التحليل	الأشخاص الاعتباريون هم المستفيدون الفعليون من العديد من القروض الممنوحة لأشخاص ذاتيين مختلفين من أجل تحويل مبالغ كبيرة تمثل القروض الممنوحة من قبل المصرح لصالح عملاء آخرين. وقع المستفيدون الفعليون بعد ذلك التزامات مكتوبة تحدد قائمة المقترضين ومبالغ القروض والتزموا بتسديد المبلغ الإجمالي للقروض المكتسبة بالإضافة إلى الفائدة، ولكن لم يتم تسديد أي منها

الملحق 3: التدابير الوقائية - كوفيد 19

إجراءات التعقيم لفضاءات مقر الوحدة وتدابير الرقابة على الإجراءات الوقائية

- تطهير وتطبيق تعليمات النظافة في الفضاءات والمعدات ذات الاستخدام المشترك؛
- مراقبة وتتبع العمليات الهادفة إلى تنفيذ التدابير الوقائية وتطهير المباني؛
- الإبلاغ اليومي عن حالات رصد تطبيق التدابير الوقائية.

تهيئة فضاءات العمل

- إعادة توزيع الموظفين داخل المكاتب لاحترام مبدإ التباعد في الأماكن المكتظة.

حملات الفحص

- تنظيم حملات فحص لجميع موظفي الوحدة بالإضافة إلى العديد من التدخلات المستهدفة بين الحالات المشتبه فيها.

تنظيم سير العمل

- وضع برنامج للعمل بالتناوب من أجل الحد من الاتصال المباشر بين الأشخاص؛
- جدولة توقيت العمل؛
- احترام المسافة القانونية والتباعد البدني في فضاءات العمل؛
- برمجة وإدخال وسائل العمل عن بعد؛
- إنشاء بوابة لمكتب الضبط الرقمي للمراسلات الإدارية.

تحسيس الموظفين والزوار والشركاء بشأن الامتثال لتدابير الوقائية

- إعداد وتوزيع منشورات تواصلية من أجل توعية الموظفين والزوار بالتدابير الصحية وضرورة الالتزام بالامتثال للتدابير الوقائية؛
- الالتزام بارتداء الكمامات داخل مبنى الوحدة؛

- احترام المسافة التباعدية بين الموظفين والزوار؛
- حظر التجمعات.

وضع ومراقبة تزويد معدات التطهير

- وضع ورصد وتزويد منتظم بمعدات التطهير؛
- تنظيم ومراقبة عمليات التنظيف والتطهير اليومية والدورية لجميع فضاءات العمل.

الملحق رقم 4: قائمة الرسوم البيانية والجداول

الرسم البياني رقم 1:	التطور السنوي لعدد التصريحات بالاشتباه الواردة خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2015 و2020	25
الرسم البياني رقم 2:	التطور السنوي لعدد التصريحات الواردة ما بين 2015 و2020، موزعة حسب طبيعة الاشتباه	26
الرسم البياني رقم 3:	التطور السنوي لعدد التصريحات التلقائية الوطنية الواردة ما بين 2016 و2020	28
الرسم البياني رقم 4:	توزيع التصريحات التلقائية بين ستني 2017 و2020 حسب الشركاء الوطنيين	29
الرسم البياني رقم 5:	توزيع طلبات المعلومات المرسلة إلى الشركاء بموجب المادة 22، خلال سنة 2020	30
الرسم البياني رقم 6:	طلبات المعلومات الواردة إلى الوحدة من سلطات إنفاذ القانون الوطنية	32
الرسم البياني رقم 7:	التطور السنوي لعدد الإحالات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب بين 2017 و2020	36
الرسم البياني رقم 8:	تطور عدد موظفي الوحدة بين 2009 و2020	41
الجدول رقم 1		33
الجدول رقم 2		34

وحدة معالجة المعلومات المالية
طبعة 2021

رقم الإيداع القانوني: 2017PE0001
ISSN: 2550-3839

UTRF
Unité de Traitement du Renseignement Financier
Financial Intelligence Unit